

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الإقتصادية  
العنوان:

**أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات  
دراسة تطبيقية لحالة الجزائر 2000 - 2016**

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الإقتصادية  
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إشراف الأستاذ:

صايحي عمار

من إعداد الطالبة:

أميرة بوقطة

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة جيجل	الأستاذ: عمورة عاشور
مشرفا ومقررا	جامعة جيجل	الأستاذ: صايحي عمار
مناقشا	جامعة جيجل	الأستاذ: بوحيزر رقية

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# رعاية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون وستردون إلى﴾

عالم الغيب والشهادة فينبأكم بما كنتم تعملون﴾

صدق الله العظيم

[سورة التوبة 104]

﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾

صدق الله العظيم

يا رب علمني أن أحب الناس كلهم كما أحب نفسي وعلمي أن أحسب نفسي كما أحسب

الناس وعلمي أن التسامح هو أكبر مراتب القوة،

وأن الانتقام هو أول مظاهر الضعف.

يا رب لا تجعلني أحاباً بالغرور إذا نجحت لا باليأس إذا أخفقت،

بل ذكرى دائماً أن الإخفاق هو

التجربة التي تسبق النجاح.

يا رب إذا أعطيتني النجاح فلا تأخذ تواضعي وإذا أعطيتني تواضعاً

فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي وإذا أسأت يا رب إلى الناس فامنحني

شجاعة الاعتذار، إذا أساء إلى الناس فامنحني شهادة العفو.

# تشكر وتقدير

الشكر لله العلي الكبير أولا وأخرا الذي أطال في عمرنا وهدانا إلى ما فيه الخير،  
وبفضله ونعمته توصلنا إلى إنجاز هذا العمل المتواضع ونسأله عز وجل أن يجعله نافع  
لنا ولغيرنا، وأن يوفقنا إلى ما يحبه ويرضاه

وعرفانا بالمساعدات التي تلقيناها لا يسعنا إلا التقدم بالشكر الجزيل

إلى الأستاذ الفاضل والمشرف "عمار حاي هي"

الذي لم يبخل علينا طيلة إنجاز هذا العمل بتوجيهاته القيمة ونصائحه السديدة

إلى من أمدوا لنا يد العون والمساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع

سواء من بعيد أو قريب

أتقدم بالشكر إلى كل شخص شجعنا ولو بكلمة طيبة ومدنا بالأمل

ورفع معنوياتنا ومن كان يسدي لنا النصيحة ومن ساعدنا وأفادنا بالمعلومات.

في الأخير بخالص الشكر إلى كل أساتذة

العلوم الإقتصادية بالأخص "اقتصاد نقدي وبنكي"

شكرا للجميع

مسعودة أسماء



الصفحة	الموضوع
I	بسملة
II	الشكر
VI-III	فهرس المحتويات
VI-V	فهرس الجداول والأشكال
	قائمة الملاحق
	مقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف</b>	
6	تمهيد
7	<b>المبحث الأول: ماهية سعر الصرف</b>
7	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
8	المطلب الثاني: أنواع ووظائف سعر الصرف
9	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته
13	<b>المبحث الثاني: أنظمة الصرف، النظريات والسياسات</b>
13	المطلب الأول: أنظمة الصرف
14	المطلب الثاني: نظريات سعر الصرف
17	المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف
24	<b>المبحث الثالث: سوق الصرف</b>
24	المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف
25	المطلب الثاني: عمليات سوق الصرف
26	المطلب الثالث: المتدخلون في سوق الصرف
32	خلاصة
<b>الفصل الثاني: ميزان المدفوعات</b>	
34	تمهيد
35	<b>المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات</b>
35	المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات
36	المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات
42	المطلب الثالث: كيفية القيد في ميزان المدفوعات
43	<b>المبحث الثاني: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات</b>

43	المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات
45	المطلب الثاني: الإختلال في ميزان المدفوعات
47	المطلب الثالث: أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات
48	<b>المبحث الثالث: طرق معالجة الخلل في ميزان المدفوعات</b>
48	المطلب الأول: نظريات ومناهج إعادة التوازن لميزان المدفوعات
50	المطلب الثاني: التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة
51	المطلب الثالث: تعديل ميزان المدفوعات وفق أنظمة الصرف
54	خلاصة
56	<b>الفصل الثالث: دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000 - 2016)</b>
56	تمهيد
57	<b>المبحث الأول: مسار تطور أسعار الصرف في الجزائر</b>
57	المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر
61	المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر
64	المطلب الثالث: تطور سعر الصرف الدينار مقابل الأورو والدولار خلال الفترة 2000 - 2016
67	<b>المبحث الثاني: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري</b>
67	المطلب الأول: مميزات ميزان المدفوعات الجزائري
69	المطلب الثاني: مشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات الجزائري
70	المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000 - 2016
87	<b>المبحث الثالث: تأثير تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2016</b>
74	المطلب الأول: أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري
82	المطلب الثاني: أثر تغير سعر الصرف على حساب رأس المال
84	المطلب الثالث: أثر تغير سعر الصرف على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات
87	خلاصة
89	الخاتمة
93	قائمة المراجع
	الملاحق
	الملخص



قائمة الجداول والأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مزايا وعيوب نظام سعر الصرف الثابت	17
02	مزايا وعيوب نظام سعر الصرف المرن	18
03	التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات	44
04	تطور تسعيرة الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي (1964 - 1973)	58
05	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة ( 1974 - 1988)	59
06	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة ( 1987 - 1994)	60
07	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة ( 1994 - 2016)	61
08	تطور سعر صرف الدينار مقابل الأورو والدولار خلال الفترة (2000 - 2016)	65
09	تطور رصيد العمليات الجارية لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2016)	70
10	تطور رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000 - 2016)	72
11	تطورات الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الفترة (2000 - 2016)	73
12	نسبة التغير كل من الصادرات وسعر الصرف خلال الفترة 2000 - 2016	75
13	نسبة التغير في كل من الواردات وسعر الصرف خلال الفترة 2000 - 2016	77
14	نسبة التغير في كل من رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف الدينار خلال الفترة 2000 - 2016	79
15	نسبة التغير في كل من رصيد العمليات الجارية وسعر الصرف الدينار خلال الفترة 2000 - 2016	81
16	نسبة التغير في كل من رصيد حساب رأس المال وسعر الصرف الدينار خلال الفترة 2000 - 2016	83
17	أثر تغير سعر الصرف على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال الفترة 2000 - 2016	85

قائمة الجداول والأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
37	التقسيم الأفقي لميزان المدفوعات	01
41	التقسيم العمودي لميزان المدفوعات	02
66	تطور سعر صرف الدينار مقابل الأورو والدولار خلال الفترة (2000 - 2016)	03
71	تطور رصيد العمليات الجارية لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2016)	04
73	تطور رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000 - 2016)	1
74	تطورات الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الفترة (2000 - 2016)	11
76	نسبة التغير كل من الصادرات وسعر الصرف خلال الفترة 2000 - 2016	12
78	نسبة التغير في كل من الواردات وسعر الصرف خلال الفترة 2000 - 2016	13
80	نسبة التغير في كل من رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف الدينار خلال الفترة 2000 - 2016	14
82	نسبة التغير في كل من رصيد العمليات الجارية وسعر الصرف الدينار خلال الفترة 2000 - 2016	15
84	نسبة التغير في كل من رصيد حساب رأس المال وسعر الصرف الدينار خلال الفترة 2000 - 2016	16
86	أثر تغير سعر الصرف على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2016	17



قائمة الملاحق

العنوان	الرقم
سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2000-2016)	01
أسعار البترول خلال الفترة (2000-2016)	02
تطور رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر (2000-2016)	03

تعتبر النقود أداة للتداول وتحضى بالقبول إذا كانت عملة وطنية داخل البلد، أما في ظل الإنفتاح الإقتصادي الذي تعيشه الإقتصاديات العالمية، وتشابك العلاقات الإقتصادية وارتفاع معدلات التبادل التجاري، وتعدد العملات المتداولة توجب وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى، ويطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف.

حيث تعتبر دراسة الآثار المحتملة لتقلبات أسعار الصرف على متغيرات الإقتصاد الكلي بصفة عامة وعلى وضعية ميزان المدفوعات على وجه الخصوص من الموضوعات الجوهرية التي تحظى بقدر كبير من المعاينة والتحليل من طرف صانعي السياسات الإقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وهو ما فرض على المؤسسات الإقتصادية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي تناول هذا الموضوع وتبني العديد من الدراسات التي تصب كلها في هذا السياق.

إن تناول العلاقة المحتملة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات يعد أمراً حتمياً نظراً للأهمية المتنامية لهذين المتغيرين كما أن سعر الصرف يعد الحلقة الرئيسية للوصل بين الإقتصاديات المختلفة وأحد الوسائل المباشرة في توجيه الدول لمعاملاتها الخارجية في سبيل الوصول لتحقيق التوازن الخارجي المنشود، والجزائر من البلدان التي تولي اهتماماً بالغاً بميزان المدفوعات من خلال العمل على معالجة الإختلالات التي تطرأ عليه حيث قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك الخروج من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، وإعطاء دفعة قوية للإقتصاد الوطني من خلال إستراتيجية زيادة الصادرات والتخفيض في قيمة الواردات وغيرها من الأدوات التي تملكها من التأثير في سعر الصرف بما يقدم توازن ميزان مدفوعاتها.

### ✓ إشكالية الدراسة

وبناء على ما تقدم قمنا بصياغة الإشكالية الأساسية للدراسة والتي هي على النحو التالي:

#### كيف تؤثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بسعر الصرف وما هي أهم النظريات المحددة له؟

- ما هي أنظمة الصرف المختلفة؟

- ما هو ميزان المدفوعات وما هي مكوناته الرئيسية؟



- ما هي العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات؟
- ما هي المراحل التي مر بها سعر صرف الدينار الجزائري وكيف تطورت أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر؟

### ✓ فرضيات الدراسة

- تعمل سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري على تحسين وضعية الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات المحلية والتخفيض في الواردات الأجنبية وبالتالي تحسين وضعية ميزان المدفوعات.
- هناك تأثير كبير لتغير سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات في الجزائر.

### ✓ أسباب اختيار الموضوع

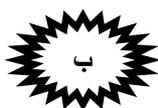
- ارتباط الموضوع بالحالة الراهنة للجزائر وهذا في ظل تدهور أسعار البترول، حيث تتبع الجزائر سياسة التقشف وترشيد النفقات ومحاولة تقليل الخسائر الناجمة عن الفرق في سعر صرف العملات (الدولار، الأورو) والتقليل من الواردات.
- الإهتمام المتزايد من قبل الدولة الجزائرية بموضوع سعر الصرف وتقلباته.
- الرغبة الشخصية للبحث في مجال سعر الصرف والتعرف على أهم مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر والدور الذي يلعبه الدولار في الإقتصاد العالمي.
- تناسب الموضوع مع التخصص المدروس.

### ✓ أهداف الدراسة

- تحديد طبيعة العلاقة الموجودة بين أسعار الصرف وميزان المدفوعات بمكوناته المختلفة.
- تحديد الآليات المثلثة لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات.
- معرفة مدى فعالية سياسات الصرف المنتهجة في معالجة مشاكل ميزان المدفوعات.
- محاولة دراسة أثر تغير سعر الصرف على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري

### ✓ أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في معرفة أثر تقلبات أسعار الصرف على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري مع إبراز أهم المراحل التي مر بها تسعير الدينار الجزائري وأبرز سياسات الصرف في الجزائر إضافة إلى



عرض التطور التاريخي لأرصدة ميزان المدفوعات وأهم الخصائص التي تتميز بها، وتكمن أهمية هذا الموضوع كونه يدرس عدة تحديات للإقتصاد الوطني من خلال تحقيق نتائج ايجابية في ميزان المدفوعات عن طريق الضبط الجيد لسعر صرف الدينار عوض الإعتماد بشكل كبير على أسعار النفط.

### ✓ منهج وأدوات الدراسة

تم الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي وكذا المنهج التاريخي من أجل استيعاب الجانب النظري للبحث فيما يتعلق بكل من سعر الصرف وميزان المدفوعات ثم إسقاطه على حالة الجزائر من خلال تحليل المعطيات الخاصة بميزان المدفوعات الجزائري والمقارنة بين التغيرات في سعر الصرف وبنود ميزان المدفوعات في الجزائر.

أما بخصوص الأدوات المستخدمة في الدراسة، فقد تم الإعتماد على مجموعة من الكتب والمذكرات والمجلات في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي فقد تم الإعتماد على مختلف التقارير والنشرات والإحصائيات المصدرة من طرف بنك الجزائر.

### ✓ حدود الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على دراسة حالة الجزائر من أجل الحصول على معلومات متوفرة حول موضوع محل الدراسة، أما الحدود الزمنية لهذه الدراسة فتمتد من سنة 2000 إلى غاية 2016 بالنسبة لسعر الصرف وميزان المدفوعات.

### ✓ الدراسات السابقة

- دراسة دوحة سلمى بعنوان "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها - دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في التجارة الدولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014-2015، وقد حاولت هذه الدراسة إبراز العلاقة الموجودة بين تقلبات أسعار الصرف والميزان التجاري بالتركيز على سياسة تخفيض قيمة العملة التي جاءت في إطار الإصلاح الهيكلي ودورها في تخفيض العجز وهذا بالإعتماد على النموذج القياسي لأثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر لم تكن فعالة في تصحيح الخلل في الميزان التجاري نظرا لطبيعة الإقتصاد الجزائري الذي يعتمد على المحروقات والذي يخضع تسعيرها لمنظمة الأوبك.



- دراسة زرافة محمد بعنوان "آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية - حالة الجزائر 1990-2014، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015، 2016 وقد حاولت هذه الدراسة تحديد العلاقة التبادلية بين أسعار الصرف وميزان المدفوعات بمكوناته المختلفة إضافة إلى تحديد الآثار المحتملة لكليهما على الآخر، وهذا بالإعتماد على النموذج القياسي، وأهم ما توصلت إليه الدراسة أنه توجد علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في الميزان التجاري وسعر الصرف وسعر البترول وهو ما يقدم دلالة بوجود علاقة توازنية بين هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة.

- دراسة عبد العزيز برنة بعنوان "تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، 2015، 2016 وقد حاولت هذه الدراسة إيجاد حلول وإجراءات مناسبة للحد من انعكاسات تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج أن الإنخفاض المستمر الذي يشهده الدينار الجزائري مقابل الأورو والدولار، وهي سياسة متبعة من أجل تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات، لم تؤدي إلى النتائج المطلوبة، فقد شهدت فاتورة الواردات ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة، وهذا ما يدل على أن السياسات المتبعة لحد الآن في تحفيز هذا القطاع لم تحقق الأهداف المرجوة.

### ✓ هيكل الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول تناول الفصل الأول الإطار النظري لسعر الصرف حيث تطرقنا فيه إلى ماهية سعر الصرف، النظريات المحددة له، إضافة إلى أنظمة المختلفة والسياسات المتبعة، أما الفصل الثاني فهو يعالج الجانب النظري لميزان المدفوعات حيث تناولنا فيه ماهية ميزان المدفوعات، التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات وآليات تصحيحه وبالنسبة للفصل الثالث والأخير، فقد خصص لدراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2016 من خلال التطرق إلى مسار تطور أسعار الصرف في الجزائر ووضع ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تحليل أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات خلال نفس الفترة.



## تمهيد

يكتسي سعر الصرف أهمية كبيرة في اقتصاديات جميع الدول، وهذا نتيجة للكم الهائل من المعاملات الإقتصادية المختلفة للمجتمع الواحد مع القطاع الخارجي إذ لا يمكن اتخاذ العملة المحلية لمعظم دول العالم كوسيط للتبادل وكوسيلة للمدفوعات، بل يستلزم تحديد سعر صرفها بالنسبة للعملة الأجنبية، ومن أهم المشكلات التي تبرز في التبادل الدولي خاصة بعد اتجاه العديد من دول العالم إلى تعويم عملاتها هي مشكلة العلاقات بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، وهو ما أدى إلى نشوء أسواق الصرف الأجنبية حيث تبايع وتشتري العملات فيما بينها، وعادة ما تتعرض هذه العملات إلى تقلبات وتغيرات تنشأ عنها مخاطر المعاملات الإقتصادية الدولية والتي تسبب في حدوث خسائر كبيرة للمتعاملين الإقتصاديين.

ومن هنا تظهر أهمية سعر الصرف وكل تأثيراته المختلفة على الإقتصاد الوطني كونه يؤثر على كل المتغيرات الإقتصادية الكلية وحجم التجارة الخارجية وبالتالي على وضعية ميزان المدفوعات.

وبأتي هذا الفصل ليغطي القسم الأول من الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تقديم أساسيات حول أسعار الصرف من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول: ماهية سعر الصرف**

**المبحث الثاني: أنظمة الصرف، النظريات والسياسات**

**المبحث الثالث: سوق الصرف**

## المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

إن قيام التجارة الدولية وتزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير والاستيراد استوجب وجود نسبة تبادل بين عمليتي الدولتين أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات وذلك من أجل تقدير أسعار السلع والخدمات في كل دولة، وهذا الثمن يسمى بسعر الصرف الأجنبي.

## المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف

نستعرض من خلال هذا المطلب كل من تعريف سعر الصرف وأهميته:

## أولاً: تعريف سعر الصرف

توجد العديد من التعاريف المقدمة لمفهوم سعر الصرف نذكر منها:

يعرف سعر الصرف بأنه "عدد وحدات النقد الأجنبي التي تساوي وحدة واحدة من النقد الوطني، أو عدد وحدات النقد الوطني التي تساوي وحدة واحدة من النقد الأجنبي".<sup>(1)</sup>

ويعرف سعر الصرف بأنه "سعر عملة ما مقوماً بعملة أخرى".<sup>(2)</sup>

كما يعرف سعر الصرف بأنه "عدد وحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي" من الزاوية الثانية ينظر إلى سعر الصرف أنه "عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمنها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية".<sup>(3)</sup>

يعرف سعر الصرف على أنه "النسبة التي تتم على أساسها مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أخرى حيث نجد طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير وغير المباشر".<sup>(4)</sup>

"وهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أو العكس".<sup>(5)</sup>

(1) طارق فاروق الحصري، الإقتصاد الدولي، ط01، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص 90.

(2) مورد خاي كريانين، الإقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 26.

(3) سمير فخري نعمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص15.

(4) عبد العزيز برنة، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص 04.

(5) paul grandjean, change et gestion de change, edition chihab, paris, 1955, p 05 .

" ويعرف أيضا بأنه قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية " (1).

من خلال هذه التعاريف يمكن تقديم تعريف شامل:

هو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

وهناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والغير المباشر.

- **التسعير المباشرة:** هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية.

- **التسعير غير المباشرة:** هو عدد الوحدات من النقد المحلي التي يتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي.

**ثانيا: أهمية سعر الصرف**

إن سعر الصرف يلعب دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها أي بلد، سواء كان النشاط تجاريا أو استثماريا، حيث أن سعر الصرف يحتل مركزا محوريا في السياسة النقدية، ويمكن أن يستخدم كهدف وكأداة أو ببساطة كمؤشر كون أسعار الصرف تمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه<sup>(2)</sup>، كما أن عملية تبديل العملة تشكل حلقة في سلسلة طويلة من التعاملات وفي نهاية هذه السلسلة هناك عميلان يرغبان في تبديل عملات أجنبية في اتجاهين مختلفين<sup>(3)</sup>، إضافة إلى كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني وعلى حجم التجارة وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات<sup>(4)</sup>

(1) marie delaplace, monnaie et financement de économie, 3<sup>ème</sup> edition dunod, paris, 2009, p 134.

(2) رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 91.

(3) إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، ط 02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 19.

(4) عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، ط 01، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص 147.

## المطلب الثاني: أنواع ووظائف سعر الصرف

## أولاً: أنواع سعر الصرف

يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية ومنه يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف نلخصها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

1- **سعر الصرف الإسمي**: هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

2- **سعر الصرف الحقيقي**: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فمثلاً ارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخلهم الإسمية بنسبة عالية.

3- **سعر الصرف الفعلي**: يعتبر هذا السعر المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، فمن شأن قياس سعر الصرف الفعلي أن يسمح بمتابعة تطور القدرة التنافسية السعرية للاقتصاد الوطني وهو أمر مهم للغاية بالنسبة للمتعاملين للاقتصاديين وصناع القرار<sup>(2)</sup>.

4- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي**: هو مؤشر الأسعار النسبية مرجح بمؤشر الصرف الحقيقي، يقيس التغير في القدرة التنافسية للسلع المحلية مع نظيراتها في الخارج، ويمكن تحديد سعر الصرف الفعلي

<sup>(1)</sup> عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 103، 104.

<sup>(2)</sup> مسعود مجبونة، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، (ب.د.)، 2013، ص 73.



الحقيقي انطلاقاً من مؤشرات أسعار الصرف الحقيقية الثنائية المرجحة بحصص كل عملة في ميزان التسويات الرسمية للبلد<sup>(1)</sup>.

**5- سعر الصرف التوازني:** سعر الصرف التوازني هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة وفي وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامناً مع التوازن في ميزان المدفوعات، ومن هذا التعريف يمكن القول أن سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي يتلاءم مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات<sup>(2)</sup>.

### ثانياً: وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة، أهمها ما يلي<sup>(3)</sup>:

**1- وظيفة قياسية:** حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

**2- وظيفة تطويرية:** حيث يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الإستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الإستعاضة عنها بالإستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الإعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع استيرادات معينة وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للبلدان.

**3- وظيفة توزيعية:** أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الإقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين

(1) سلمى دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 12.

(2) المرجع نفسه، ص 12.

(3) عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص ص 149، 150.

أقطار العالم إذ أن عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة أي التغيير في سعر صرفها سيؤثر على حجم الإحتياطي الموجودة بهيئة رصيد لدى البنوك المركزية في الأقطار الأخرى.

### المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته

#### أولاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على سعر العملة إلى عوامل فنية وعوامل أساسية:

#### 1- العوامل الفنية: من العوامل الفنية التي تؤثر على سعر العملة ما يلي<sup>(1)</sup>:

أ: **ظروف السوق:** إن الطريقة التي يتجاوب بها السوق من الأخبار والتقارير والمعلومات التي يستلمها تؤثر على أسعار العملات فيه، فنجد تجاوب السوق لوضع معين في بعض الأحيان حساساً وقويًا في حين يكون تجاربه لنفس الوضع في وقت آخر مختلف تماماً.

ب: **خبرة المتعاملين وأوضاعهم:** يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية على ضوء مهاراتهم وخبراتهم ومعرفتهم بالسوق وأحواله بتوقع اتجاه الأسعار، ويقومون على ضوء قوة هذا الإتجاه باتخاذ القرارات اللازمة بشأن الأسعار وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقاءها على ما هي عليه، وبالتالي فإن الأسعار تتأثر بتأثير بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمهاراتهم.

ج: **الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة:** إن حجم الكميات المتعامل بها وسرعة دوران هذه الكميات يلعبان دوراً كبيراً في التأثير على سعر العملة، كما أن سياسة الجهات المتعاملة فيما يتعلق بحاجتها إلى السيولة بشكل عام، أو بحاجتها إلى السيولة المؤقتة لأغراض الميزانيات والأوضاع المحاسبية كلها أمور تؤثر على سعر العملة في السوق وذلك من خلال التأثير على معطيات العرض والطلب لهذه العملة.

د: **مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع في العملات:** تتناسب شدة الحاجة للعملة مع السعر بشكل عكسي وذلك لأنه يصعب الحصول على العملة بأفضل سعر إذا ما كان هناك ملحة لها، لو تساوت مجموع أوامر الشراء مع أوامر البيع فإن سعر العملة يميل للجهة التي تستطيع أن تجد ظروف أفضل لإتمام

(1) ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، ط 01، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص ص 219، 220.

عملياتها، كما أن التنوع في عدد العمليات المطلوبة في عدد العمليات المطلوبة واكتشاف أساليب جديدة لتنفيذها أو الإستمرار في الأساليب الموجودة كلها أمور يؤثر على أسعار العملات<sup>(1)</sup>.

**و: التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات:** أية تغيرات تطرأ في الأسواق المالية وغيرها تؤثر على أسعار العملات الأجنبية من خلال تأثيرها على العرض والطلب لهذه العملات، فارتفاع أسعار الأسهم في سوق الأسهم أو ارتفاع أسهم أو مردود أدوات الإستثمار في السوق النقدي سيؤدي إلى المزيد من الطلب على هذه العملات للإستثمار في أدوات تلك الأسواق مما يؤدي إلى زيادة سعرها والعكس فيما إذا انخفض مردود الإستثمار في أدوات هذه الأسواق<sup>(2)</sup>.

**2- العوامل الأساسية:** يمكن تقسيم العوامل الأساسية إلى قسمين هما:

**أ- العوامل المؤثرة في العرض والطلب على العملات الأجنبية<sup>(3)</sup>:**

- **الإستيراد والتصدير:** عندما يتم تصدير سلع للأسواق الخارجية يتم استلام قيمة هذه الصادرات إما بالعملة الأجنبية أو بالعملة المحلية، فإذا كان بالعملة الأجنبية وهي الأكثر شيوعاً خاصة في الدول النامية سيقوم المصدر ببيع هذه العملة الأجنبية التي استلمها عن قيمة صادراته من السلع مقابل عملة وطنية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية وبالتالي زيادة سعرها. أما في الحالة الأخرى أي أن المصدر يستلم قيمة الصادرات بعملته الوطنية وحتى يتمكن المستورد من الحصول على العملة الوطنية للمصدر لا بد أن يبيع مقابلها عملة أجنبية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعرها والعكس صحيح في حالة الإستيراد، ويظهر ذلك في بنود ميزان المدفوعات لصالح الدولة المصدرة وزيادة احتياطي الدولة من العملة الأجنبية.

- **النفقات السياحية:** تعتبر هذه النفقات إحدى بنود ميزان المدفوعات تحت حساب العمليات الجارية، فنفقات السياح الأجانب في بلد ما تكون عادة بالعملة الوطنية لتلك البلد، وحصولهم على تلك العملة الوطنية من خلال بيع عملة أجنبية فهذا يعني زيادة الطلب على العملة (الوطنية) مع زيادة السياح الأجانب مما يؤدي إلى رفع سعر العملة المحلية في أسواق العملات الأجنبية والعكس يحدث عندما تكون نفقات سياحية من قبل

<sup>(1)</sup> توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، ط 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 78.

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، ص ص 78، 79.

<sup>(3)</sup> المرجع نفسه، ص 79.

مواطني بلد ما ينفقونها في بلد آخر، فعليهم شراء عملة تلك البلد التي يزودونها بعملتهم الوطنية فيؤدي إلى زيادة عرض عملتهم والنتيجة انخفاض سعرها.

- **التحويلات الرأسمالية والإستثمارات الأجنبية:** هي انتقال رؤوس الأموال من بلد لآخر لتصبح موجودات في البلد الأجنبي ذات العائد، وهذا الانتقال يتوقف على حجم الطلب على رؤوس الأموال وتمثل التحويلات الرأسمالية نوعين رئيسيين هما:

✓ انتقال الأموال من بلد لآخر لتحول في البلد المستقبل لها إلى أصول عينية على شكل استثمارات أو مصانع أو غيرها من المشاريع المنتجة.

✓ تحويل الأموال من بلد إلى آخر لتحول إلى موجودات مالية في البلد المستقبل لها على شكل سندات وودائع لأجل وأسهم وغيرها من الموجودات المالية.

- **تصدير واستيراد خدمات أخرى:** ما ينطبق على استيراد السلع وتصديرها ينطبق على استيراد الخدمات وتصديرها من حيث تأثير أسعار الصرف و من الامثلة على استيراد الخدمات الشحن بأشكاله المختلفة البري والبحري والجوي و التأمين على عمولات البنوك.

بالإضافة إلى عوامل أخرى نذكر منها<sup>(1)</sup>:

- **أرباح الإستثمارات:** عندما يحصل المستثمرون على عوائد استثماراتهم فإنهم يعرضونها لشراء عملة محلية وبالتالي يزداد سعر صرف العملة الوطنية في الأسواق العالمية.

- **الحوالات دون مقابل:** عندما يقوم المواطنين غير المقيمين في بلدهم بتحويل الأموال إلى عائلاتهم فإنهم يعرضون عملة أجنبية مقابل الحصول على عملة وطنية وبالتالي فإن سعر صرف العملة الوطنية سوف يرتفع مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

- **المساعدات الخارجية:** وهذه المساعدات التي ترد للدولة هي تحويلات دون مقابل فكلما زادت هذه المساعدات سواء كانت من المؤسسات أو غيرها فإنه سيتم تحويلها إلى العملة الوطنية وبالتالي يزداد عرض العملة الأجنبية وينخفض سعرها وفي المقابل يزداد سعر صرف العملة المحلية لمصلحة العملة الأجنبية ويحدث العكس في حالة خروج المساعدات من بلد معين إلى البلدان الأخرى.

(1) موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، ط01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص ص50، 51.

- **القروض الدولية:** وهي القروض المقدمة من دولة إلى أخرى أو القروض التي تقدمها مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي وغيرها، في حال منح القروض يزيد الطلب على عملة البلد الذي استقبل قيمة القرض وزيادة عرض عملة البلد المانحة للقرض وهذا ما يؤدي إلى رفع سعر العملة الوطنية للبلد المقترض وانخفاض سعر العملة الوطنية للبلد المقرض، ويحدث العكس عند تسديد القروض لأن تسديدها سيؤدي إلى زيادة الطلب على عملة البلد المقرض وزيادة عملة البلد المقترض.

- **تحويل الأموال بقصد المضاربة:** وهي انتقال الأموال من بلد إلى لآخر وذلك للإستفادة من فروقات أسعار الصرف بين البلدين وتحقيق أرباح رأسمالية، أي أن البلد الملتقي للأموال سوف يزداد لديها عرض العملة الأجنبية ويزداد الطلب على العملة الوطنية وبالتالي يرتفع سعر صرف العملة المحلية وبنفس الوقت ينخفض سعر صرف العملة الأجنبية.

ب: **سياسات الدولة الاقتصادية:** وتتمثل مختلف هذه السياسات في<sup>(1)</sup>:

- **عرض النقد:** يمكن القول أن الزيادة الحادة في عرض أو قيمة النقد أو العملة تؤدي إلى انخفاض قيمتها.

- **سعر الفائدة:** إن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل العملات الأخرى القابلة للتحويل والعكس صحيح في حالة الإنخفاض.

- **التضخم والكساد:** إن ارتفاع الأسعار في دولة معينة مع بقاء الأسعار ثابتة في الدولة الأخرى يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات في دولة معينة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف هذه الدولة.

- **السياسة الضريبية:** إن ارتفاع معدلات الضريبة في بلد ما سوف يؤدي إلى تخفيض في الإنتاج والدخول والصادرات ويؤثر سلبي على سعر صرف عملة تلك البلد.

### ثانيا: مخاطر سعر الصرف

من الممكن أن تؤدي التقلبات التي قد تحدث في أسعار صرف العملات إلى آثار سلبية معتبرة، فقد يؤدي التعامل بالعملات الأجنبية في بعض الأحيان إلى إفلاس المؤسسات والبنوك كما حدث في بنك بيرينج 1996 وبنك لوغونو في سويسرا عام 1976 ويعود السبب الرئيسي لذلك إلى تغيرات أسعار صرف العملات غير المتوقعة من طرف المسيرين.

(1) المرجع نفسه، ص ص 51، 52.

**1: تعريف خطر الصرف**

يمكن تعريف خطر الصرف بأنه التغير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد المحلي الناتج عن تغيرات أسعار الصرف وهو ما يمس القروض والتحويلات والديون بالعملة الصعبة<sup>(1)</sup>، ويمكن تعريفه أيضا بأنه الخسائر المحتملة التي من الممكن أن تمس بفعل تقلبات تعادل الصرف بين العملات وأسعار الصرف العملات الأجنبية، عوائد المؤسسة المقومة بالعملة الأجنبية<sup>(2)</sup>.

**2: أنواع مخاطر سعر الصرف**

في مجال التعامل بالعملات الأجنبية هناك عدة مخاطر يجب أن تأخذ بالحساب وأهم هذه المخاطر<sup>(3)</sup>:

**1- المخاطر المالية (مخاطر تقلبات أسعار الصرف):** من المتعارف عليه دوليا أن أسعار العملات تتغير يوميا بحوالي 1% عندما تكون الأسواق هادئة ومستقرة وعادة ما تكون البنوك لديها مراكز مفتوحة في سوق العملات الأجنبية وكلما كانت هذه المراكز كبيرة كلما كانت نسبة المخاطر كبيرة.

**2- مخاطر الائتمان:** وتدعي أيضا بمخاطر عدم السداد وهي المخاطر التي تنشأ من عدم قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزامه في الوقت المحدد، بسبب إفلاسه أو عدم قدرته على التسديد، ويمكن تقليل هذه المخاطر أو الحد منها عن طريق مراقبة مجموع المبالغ التي يمكن منحها كإئتمان للأطراف الأخرى والتميز بين مبالغ الإئتمان الممنوح لعمليات التعامل بالعملات ومبالغ الإئتمان الممنوح لعمليات السوق النقدي.

**3- مخاطر التمويل:** وهي التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة مرتفعة على الودائع النقدية المودعة، من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.

**4- مخاطر الأسعار:** هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية<sup>(4)</sup>:

<sup>(1)</sup> Michel Jura, *Technique financière internationale*, paris, 1999, p 142.

<sup>(2)</sup> مريم آيت بارة ومحمد صاري، *تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة شركة أرسلور ميثال- فرع عنابة*، مجلة الباحث، العدد 14، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ص 234.

<sup>(3)</sup> عبد العزيز برنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 32، 33.

<sup>(4)</sup> سلمى دوحة، مرجع سبق ذكره، ص 51.

- أسعار الفوائد على العملات: تؤثر أسعار الفوائد على العملات على عمليات السوق النقدي عندما يكون استحقاق عمليات الإقراض والإقتراض غير متطابق وعندما يكون هناك اختلاف في تاريخ حق شراء وبيع العملة في عملية المقايضة وتحدث المخاطر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة.
- أسعار العملات لنفسها: وهي أسعار العملات الأجنبية والمخاطر فيها تظهر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الإحتفاظ بها.

### المبحث الثاني: أنظمة الصرف، النظريات والسياسات

إن مسألة اختيار نظام سعر الصرف تعتبر مسألة معقدة وتخضع للظروف الإقتصادية خاصة في تحديد مسار العملة بالتنسيق مع واقع نظام الصرف المعمول به لذلك أكد الإقتصاديون على ضرورة اختيار نظام صرف ملائم للإقتصاد كما أن اختلاف أسعار الصرف بين الدول وتغيرات قيمة العملة الوطنية حاولت تفسيره العديد من النظريات المختلفة، وبالتالي سنتطرق في هذا المبحث إلى كل من الأنظمة والنظريات وسياسات سعر الصرف.

#### المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف

لقد تطورت نظم أسعار الصرف على امتداد القرن الماضي في الوقت نفسه مع التطورات الحاصلة في النظرية وبنفس السرعة ويقصد بنظام الصرف مجموعة القواعد التي تحدد تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي وبالتالي التأثير على سلوك سعر الصرف وعموما يمكن التركيز بين أنظمة الصرف الثابتة، أنظمة الصرف المرنة إضافة إلى أنظمة الصرف الوسيطة<sup>(1)</sup>.

#### أولاً: أنظمة الصرف الثابتة

يقوم هذا النوع من أسعار الصرف على تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الإسمي والمحافظة عليه، حيث تكون العلاقة بين العملات محددة إدارياً وبطريقة نظرية باتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول على أساس معطيات اقتصادية وسياسية، فالدولة تقوم بتثبيت عملتها على أساس معين، وذلك دون أن تعطي أهمية كبيرة لقوى العرض والطلب على العملات الأجنبية كما هو الحال في نظام الصرف

(1) لحو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، ط 01، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 134.

الحر، وفي ظل أسعار الصرف تفرض الدولة رقابة على أسعار الصرف لتحقيق التثبيت وبالتالي الإستقرار<sup>(1)</sup>.

ويكون نظام سعر الصرف الثابت حسب الأشكال التالية<sup>(2)</sup>:

أ: إما عملة واحدة: تتميز بمواصفات معينة كالقوة والإستقرار وفي هذا الإطار تعمل الإقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي.

ب: إما سلة عملات: حيث يتم اختيار العملات في الغالب انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة.

ج: ضمن هوامش محددة: في هذا النظام يتم المحافظة على ثبات قيمة العملة مع وجود هوامش معينة يكون مسموح فيها بتقلبات سعر الصرف.

#### الجدول رقم (1): مزايا وعيوب نظام سعر الصرف الثابت

المزايا	العيوب
<p>- إذا اتسم بالإستمرارية فإنه يساعد الفعاليات الإقتصادية على التخطيط والتسعير وبالتالي يساعد على تطوير الإستثمارات والتجارة الدولية.</p> <p>- يضع سعر الصرف الثابت قيود أو محددات على السياسة النقدية الداخلية.</p> <p>- سعر الصرف يكون مفيدا إذا عرف بالضبط ما هو سعر التوازن لهذه العملة.</p> <p>- سعر الصرف الثابت يكون مفضل عندما يكون النظام المالي غير متطور إلى الحد الذي لا يسمح بممارسة سياسة السوق.</p>	<p>- إذا لم يحظ سعر الصرف الثابت بالمصادقية الكاملة فإنه يمكن أن يكون عرضة للمضاربة وهذا يمكن أن يكون له نتائج وخيمة على الإستقرار النقدي وعلى الإحتياطيات من العملة الأجنبية.</p> <p>- ليس بمقدور الحكومة أو البنك المركزي الإدعاء بمعرفة السعر التوازني للعملة أكثر من السوق.</p> <p>- الإبقاء على سعر صرف ثابت يتطلب من البنك المركزي الجاهزية باستمرار للتدخل.</p> <p>- يتطلب حجم كاف من احتياطيات العملة الأجنبية.</p>

المصدر: لحو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 144.

<sup>(1)</sup> سلمى دوحه، مرجع سبق ذكره، ص 14.

<sup>(2)</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 115، 116.

### ثانياً: أنظمة الصرف المرنة

وتتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منها المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها، وتتمثل فيما يلي<sup>(1)</sup>:

أ: **التعويم المدار:** وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الإحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.

ب: **التعويم الحر:** وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعوداً وهبوطاً حسب قوى السوق، ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتححرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيداً.

### الجدول رقم (2): مزايا وعيوب نظام سعر الصرف المرن

المزايا	العيوب
<ul style="list-style-type: none"> <li>- يقرر سعر الصرف بعوامل السوق وبالتالي فهو الأنسب في التوزيع الأمثل للموارد.</li> <li>- لن يكون هناك فرصة للمضاربين لعمل أرباح على حساب البنك المركزي.</li> <li>- يكون فعال للمتعامل مع الصدمات الخارجية.</li> <li>- لا تتأثر المجلات النقدية بالتدفقات الخارجية وبالتالي يمكن ممارسة السياسة النقدية بشكل مستقل وبمعزل عن السياسات النقدية لدول أخرى.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- نادراً ما تعمل قوى السوق بشكل كامل هناك مخاطر من سوء التقييم والذي قد يؤدي إلى أن يكون سعر الصرف بمستوى لا تبرره الأوضاع الاقتصادية.</li> <li>- إن مسار سعر الصرف المستقبلي يكتفيه الغموض وبالتالي يؤدي إلى خلق مصاعب لعملية التخطيط والنشاط الاقتصادي.</li> <li>- يمكن أن يساعد استخدام استقلالية السياسة النقدية فمثلاً عدم وجوب قيام الحكومة بمنع انخفاض العملة يؤدي إلى سياسات مالية ونقدية تضخمية.</li> </ul>

المصدر: لحو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 145.

<sup>(1)</sup> المرجع نفسه، ص 116.

### ثالثاً: أنظمة الصرف الوسيطة (نظام الرقابة على الصرف)

لجأت الكثير من الدول نتيجة الحرب العالمية والأزمات الاقتصادية إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف، وفي هذا النظام تتحقق المساوات بين الصادرات والواردات أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات والرقابة على حركات رؤوس الأموال<sup>(1)</sup>.

فالتوازن في سوق الصرف لا يتحقق في ظل هذا النظام عن طريق حركات الذهب كما في نظام سعر الصرف الثابت ولا عن طريق حركات تقلبات أسعار الصرف كما في نظام سعر الصرف المتقلب ولكن عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظروف الطلب والعرض<sup>(2)</sup>.

ويعرف نظام الرقابة على الصرف بأنه نظام تحتكر فيه الدولة التعامل في الصرف الأجنبي بيعة وشراء وهي التي تحدد سعر العملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية الأخرى دون مراعاة لاعتبارات الطلب والعرض وأن انخفاض وارتفاع سعر الصرف الوطنية لا يتم إلا وفقاً لقرارات السلطة العامة.

ويسعى نظام الرقابة على الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل أهمها فيما يلي<sup>(3)</sup>:

- الحفاظ على استقرار سعر التبادل لعملتها والحفاظ عليها من أية ضغوط قد تتعرض لها من مصادر خارجية.

- الحد من الواردات الغير الضرورية وبالتالي الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.

- الحد من خروج رؤوس الأموال الأجنبية خارج السوق الوطنية.

### المطلب الثاني: النظريات المحددة لسعر الصرف

لقد تعددت النظريات بتعدد الأنظمة التي استخدمت مقاييس مختلفة يتم على أساسها اختيار القاعدة النقدية وهناك عدد من النظريات فسرت كيفية تحديد سعر الصرف من أوجه مختلفة وتتمثل أهم هذه النظريات فيما يلي:

**1- النظرية الكمية:** إن المحتوى الأساسي للنظرية الكمية، يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية، وبالتالي نقص

(1) أحمد فريد مصطفى، الإقتصادي النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 392.

(2) محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الإقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 95.

(3) رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 126.

الصادرات وزيادة الواردات، لأن سعر السلعة الأجنبية يصبح أقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها هذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة سريان نظام الذهب وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود<sup>(1)</sup>.

**2- نظرية الأرصدية:** يرى أصحاب هذه النظرية أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغير وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها، فإذا فرض وكان الرصيد موجبا فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، أما إذا كان الميزان غير موافق فهذا يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية وعلى انخفاض قيمتها الخارجية<sup>(2)</sup>.

**3- نظرية الإنتاجية:** يتحدد سعر الصرف وفقا لهذه النظرية على أساس كفاية وقدرة الجهاز الإنتاجي وزيادة الإنتاجية بما في ذلك إنتاجية الفرد، ومن تم مستوى معيشتته بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخل والأسعار الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة الواردات، وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وانخفاض سعر صرفها، وارتفاع قيمة العملة الأجنبية وارتفاع سعر صرفها.

ويحدث العكس في حال انخفاض الأسعار المرتبطة بانخفاض الدخل ومستويات المعيشة والمتأتي من انخفاض الإنتاجية<sup>(3)</sup>.

**4- نظرية تعادل القوة الشرائية:** عبارة عن نظرية تقي بأن سعر الصرف بين عملتين يتعادل عندما تكون قوتها الشرائية متساوية في كلا الدولتين، وهذا يعني أن سعر الصرف بين العملتين يجب أن يتعادل مع مستوى السعر لسلة من السلع والخدمات في الدولتين، وعند ارتفاع مستوى الأسعار المحلية في دولة ما (في حالة التضخم) يجب تخفيض سعر الصرف في تلك الدولة للحفاظ على تعادل القوة الشرائية ويعتمد تعادل القوة الشرائية على أساس قانون السعر الواحد<sup>(4)</sup>.

**5- نظرية سعر الخصم:** يرى أصحاب هذه النظرية بأن رفع سعر الخصم معناه زيادة أسعار الفائدة، وهذا يؤدي إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي زيادة طلب الأجانب على عملة تلك الدولة، وارتفاع

(1) فليح حسن خلف، التمويل الدولي، ط 01، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 87.

(2) محمد عبد العزيز عجيبة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (ب. س)، ص 373.

(3) لطلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 130.

(4) عثمان أبو حرب، الإقتصاد الدولي، ط 01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 53.

قيمتها الخارجية، أي ارتفاع سعر صرفها وعلى العكس يؤدي خفض سعر الفائدة إلى انخفاض سعر صرفها، ولا زال الأساس في تغيير أسعار الخصم كوسيلة لعلاج ميزان المدفوعات يستند إلى هذه النظرية<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: سياسات سعر الصرف

تعتبر أسعار الصرف آلية فعالة لحماية الإقتصاد المحلي للدولة من الصدمات الخارجية والداخلية، كما أن سياسة سعر الصرف تعد من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم من أجل إدارة الإقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من اختلال توازنه، أيضا تعد جزءا من السياسة الإقتصادية تسمح بتحقيق أهداف الشغل الكامل، النمو، استقرار والتوازن الخارجي، وفيما يلي سنتطرق لدراسة أهداف سعر الصرف وأدواتها إضافة إلى مختلف سياسات الصرف الأجنبي.

### أولا: أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها<sup>(2)</sup>:

**1- الحفاظ على قيمة العملة ومكافحة التضخم:** تهدف سياسة الصرف للحفاظ على القوة الشرائية للعملة الوطنية ذلك بالتنسيق مع السياسة النقدية التي تهدف إلى تخفيض معدلات تضخم، ويؤدي تحسن سعر الصرف إلى تخفيض معدلات التضخم، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الإستيراد أثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم.

**2- تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الذي يجعل الإقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية وهذا ما يساعد على اتساع قاعدة السلع القابلة للتجارة دوليا وبالتالي يقلل عدد السلع التي تتم استيرادها.

**3- توزيع الدخل:** يلعب سعر الصرف دورا مهما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع التنافسية لقطاع التصدير التقليدي نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود هذا الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تتخفف فيه القدرة الشرائية للعمال وعند انخفاض القدرة التنافسية فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض ربحية المؤسسات وارتفاع القدرة الشرائية للأجور، لذلك يتم اللجوء إلى اعتماد أسعار صرف متعددة وهذا مالا يوافق عليه الصندوق النقدي الدولي.

<sup>(1)</sup> فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 88.

<sup>(2)</sup> لحو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 193.

4- تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي أن يعتمد على سياسة تخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية.

#### ثانياً: أدوات سياسة سعر الصرف

لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل وأهمها<sup>(1)</sup>:

- استخدام احتياطات الصرف: في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الإحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية.

وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الإحتياطات لا تكفي للتصدي لآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

- استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر العملة.

- مراقبة الصرف: تقتضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي.

- إقامة سعر صرف متعدد: يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق، وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر العملة، إحداها مغالى فيه ويتعلق بالمعادلات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

- تعديل سعر صرف العملة: في حالة سعر الصرف الثابت يمكن للبلد أن يستعمل احتياطي العملة الأجنبية لتمويل العجز أي مواجهة الطلب على العملة الأجنبية، كما تقوم بتخفيض قيمة العملة أو لإعادة تقويمها، أما في ظل حرية أسعار الصرف تقوم السلطات النقدية على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة<sup>(2)</sup>.

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 13، 136.

(2) لحو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره ، 126.

## ثالثا: أنواع سياسية سعر الصرف

تختلف سياسات الصرف من دولة لأخرى كل حسب توجهاته الإقتصادية، حيث نتطرق في هذا المطلب إلى سياسة الخفض، الرفع، والرقابة:

1- سياسة تخفيض قيمة العملة<sup>(1)</sup>

هي تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية أو النقدية بتخفيض العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة وبالتالي اتجاه جميع العملات، بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية المقومة بالعملات الأجنبية ويرفع الأسعار الخارجية المقومة بالعمل الوطنية، ويراعي في هذه الحالة عدم الخلط بين اصطلاحى انخفاض قيمة العملة، الذي يحدث نتيجة تفاعل القوى العرض والطلب، وتخفيض قيمة العملة، الذي تتخذه الدولة بناء على سياسة مرسومة، لتحقيق أهداف معينة وعلى رأسها تشجيع صادراتها والحد من وارداتها وبالتالي تفادي اللجوء إلى سياسات انكماشية في الداخل وتخفيض مستوى الدخل الوطني الحقيقي.

أما الأسباب التي تدعو البلد بتخفيض القيمة الخارجية لعملته المحلية هي:

- معالجة العجز في ميزان المدفوعات وذلك من خلال تشجيع الصادرات وتقييد الواردات.
  - ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة.
  - العمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج و تشجيع استردادها من الخارج.
- وحتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية لابد من توافر مجموعة من الشروط أهمها:
- وجود طلب على السلع والخدمات الوطنية من الخارج.
  - وجود طاقة إنتاجية بغية مواجهة الطلب الخارجي.
  - عدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية.
  - عدم قيام الأقطار الأخرى بتخفيض قيمة عملتها أو ما يسمى بالمعاملة بالمثل.

<sup>(1)</sup> عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، مالية دولية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص 47.

2- سياسة رفع قيمة العملة<sup>(1)</sup>

إن عملية رفع قيمة العملة معاكسة لعملية تخفيض قيمة العملة، فعملية رفع القيمة تشير إلى زيادة المحتوى الذهبي المحدد للوحدة النقدية، وبالتالي فهو يعني زيادة عدد الوحدات من العملات الأجنبية مقابل الوحدة النقدية الوطنية الواحدة.

أما أهم الأسباب التي تدعو السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها هي:

- وجود فائض في ميزان المدفوعات حيث تقوم السلطات العامة بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض، مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم وبالتالي تزايد الواردات مقابل انخفاض الصادرات وهكذا يحصل التوازن.
- لمعالجة الإرتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة إستراتيجية.
- لتدعيم العملات الأجنبية كما فعلت ألمانيا واليابان حينما رفعتا قيمة عملتهما لدعم الدولار الأمريكي عندما استغنت الولايات المتحدة تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.
- العمل على الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج.

3- سياسة الرقابة على الصرف الخارجي للعملة<sup>(2)</sup>

ويقصد بها تدخل السلطات العامة في مجال الصرف الأجنبي سواء بتحديد سعر صرف محدد للعملة الوطنية، أو الكميات المسموح بتحويلها، وقد بدأ هذا النوع من السياسة الإقتصادية أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، ثم استخدمت على نحو مكثف أثناء أزمة الكساد الكبير وحتى الآن لا تزال بعض الأقطار تستخدم الرقابة على الصرف الخارجي لعملتها ولكن بدرجات متفاوتة فهناك الرقابة الجزئية أي على أجزاء معينة من ميزان المدفوعات كالرقابة على حركة رؤوس الأموال الدولية، أما الرقابة التامة فإنها تنطوي على إنهاء حرية سوق الصرف الأجنبي وإلغاء جميع العوامل المؤثرة على عرض أو طلب العملات الأجنبية وذلك من خلال السيطرة الرسمية على جميع فقرات ميزان المدفوعات.

ومن بين الأهداف الرئيسية التي تهدف إليها الرقابة على الصرف ما يلي:

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال الحد من الواردات بفرض تراخيص الإستيراد التي تمنح وفق شروط تحددها السياسة التنموية واحتياجات الصرف.

<sup>(1)</sup> عرفان تقي الحسنى ، مرجع سبق ذكره ، ص 151.

<sup>(2)</sup> المرجع نفسه، ص 151.

- حماية الإقتصاد الوطني من انعكاسات الإقتصاد العالمي.

- توجيه رؤوس الأموال الأجنبية إلى الميادين التي تتسجم فيها الإستثمارات الأجنبية مع متطلبات السياسة الإقتصادية للدولة

### المبحث الثالث: سوق الصرف

إن القيام بعمليات الاستيراد يتطلب من الدولة الحصول على عملة الدولة المصدرة أو عملة متفق عليها لتسديد قيمة المنتجات المستوردة، وفي حالة التصدير تحصل الدولة أو المؤسسة المصدرة على قيمة صادراتها بالشروط المتفق عليها، هذا التلاقي بين الطلب على الصرف الأجنبي والعرض عليه يقودنا إلى التعرف على سوق الصرف أين يتم هذه المعاملات.

#### المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف وأنواعه

في مقابل ما يقوم به المقيمون من تصدير السلع واستيراد رؤوس الأموال ينساب الصرف الأجنبي إلى الداخل حيث يستخدمونه في الحصول على السلع والخدمات التي يرغبون فيها من الخارج وهذا التلاقي بين عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه هو ما يعرف اصطلاحاً باسم سوق الصرف الأجنبي.

#### أولاً: مفهوم سوق الصرف

##### 1- تعريف سوق الصرف:

وردت عدة تعاريف لسوق الصرف نذكر منها:

" يعرف سوق الصرف بأنه الوسيلة التي يتم بواسطتها شراء وبيع العملات الأجنبية المختلفة بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملات الأجنبية "(1).

" وهو عبارة عن التقاء عارضي العملات الأجنبية مع طالبي هذه العملات "(2).

أيضا هو " التقاء البائعين والمشتريين للعملات المختلفة بغض النظر عن الزمان والمكان وحسب معلومات وآليات وأنظمة معينة للاستفادة من فروقات الأسعار أو لما يحقق احتياجات عمليات تبادل السلع

(1) سامي عفيفي حاتم، دراسات في الإقتصاد الدولي، ط 03، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989، ص 163.

(2) متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات، ط 01، دار الفكر، الأردن، 2011، ص 119.

والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى<sup>(1)</sup>.

من خلال التعاريف نستخلص أن سوق الصرف الأجنبي هو المكان الذي يتحدد فيه سعر صرف العملات من خلال التقاء عرض العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية أو العكس، من طرف الأفراد والبنوك والشركات مما ينتج لهم اتخاذ قرارات مناسبة حول أسعار صرف العملات.

## 2- خصائص سوق الصرف

يتميز سوق الصرف بمجموعة من الخصائص نذكر منها<sup>(2)</sup>:

- سوق الصرف يدخل ضمن الأسواق التي تسودها خصائص المنافسة الكاملة، فالنقود هي السلعة المتبادلة وهناك تجانس تام بين وحداتها.

- التكامل الإجرائي أو العملياتي والذي يقصد به تشابه إجراءات وآليات تداول العملات في مختلف الأسواق.

- الحساسية المفرطة للظروف السياسية والاقتصادية مما يرفع من درجة مخاطر الاستثمار فيه.

- سوق الصرف الأجنبي ليست بورصة منظمة مثل بورصات الأوراق المالية والبضائع، وليست لها مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون كما وأنها ليست قاصرة على أي بلد واحد<sup>(3)</sup>.

## 3- وظائف سوق الصرف

تتحصر أهم وظائف سوق الصرف الأجنبي في الآتي<sup>(4)</sup>:

- **تسوية المدفوعات الدولية:** حيث يتم عن طريق هذه الأسواق تسوية الحسابات الدولية المترتبة على المبادلات التجارية إضافة إلى التحويلات الرأسمالية بمختلف صورها.

- **التحكيم أو الموازنة:** ويقصد به شراء العملات في مكان ما تكون فيه رخيصة وبيعها في مكان آخر يكون سعرها فيه أعلى بهدف تحقيق الربح.

(1) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، ط1، دار جرير للنشر، عمان، 2006، ص281

(2) سامي عفيفي حاتم، دراسات في الإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 164.

(3) كامل بكري، الإقتصاد الدولي التجارة والتمويل، الدار الجامعية، (ب.د)، 2003، ص 309.

(4) عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 175.

- تقديم الائتمان للتجارة الخارجية: إن سوق الصرف يقوم بتوفير وسيلة الائتمان في العلاقات الإقتصادية الدولية من خلال البنوك التي تتعامل بذلك، فهي تقدم قروضها للمصدر المستورد إلى أن تتم عملية البيع والشراء.

- تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول: حيث تعتبر وظيفة أساسية لأسواق الصرف الأجنبي وهي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من بلد إلى آخر<sup>(1)</sup>.

### ثانيا: أنواع سوق الصرف

يوجد في واقع الأمر سوقان للصرف: سوق فوري وسوق لأجل ، وعلى هذا الأساس يوجد أيضا سعران للصرف أحدهما فوري والثاني لأجل.

**1- سوق الصرف الفوري:** يسمى سعر الصرف الفوري وأيضا سعر الصرف نقدا، يكون سعر الصرف فوريا عندما يتم تسليم واستلام العملات المتفاوض بشأنها خلال ثماني و أربعين (48) ساعة، أو يومي عمل، من تاريخ إبرام عقد الصرف، حيث أنه إذا كان من هذين اليومين هو يوم عطلة فإنه لا يؤخذ بعين الاعتبار ويؤجل الأجل يوما آخر<sup>(2)</sup>، هذا النوع من المعاملة يسمى "معاملة عاجلة" وسعر الصرف الذي يتم على أساسه المعاملة يسمى "السعر العاجل"<sup>(3)</sup>.

**2- سوق الصرف الآجل:** يقصد به أن بيع وشراء العملات الأجنبية يتم وفقا لسعر آجل، بمعنى أن التسليم يكون مؤجلا إلى حين حلول التاريخ المتفق عليه، ومدة التأجيل قد تكون في حدود شهر أو ثلاثة أو ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير وبطبيعة الحال فإن السعر في هذه الحالة يختلف عن السعر الحاضر وفقا لتوقع ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة في المستقبل<sup>(4)</sup>، بالإضافة إلى كون أن عملية الصرف لأجل تستعمل من طرف الشركات التي تعمل في التجارة الدولية كإحدى الطرق التي تستعملها لتفادي الأخطار المحتملة الناجمة عن تغير أسعار الصرف، فإنها تستعمل أيضا من طرف المضاربيين حينما يتوقعون مستقبلا ارتفاع سعر العملة التي يشترونها وبطبيعة الحال، فإنهم سوف يتكبدون خسائر إذا لم تكن توقعاتهم هذه الصائبة<sup>(5)</sup>.

(1) كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 312.

(2) الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص 217.

(3) كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 325.

(4) محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 222.

(5) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك - دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية، ط 06، ديوان

المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 106.

## المطلب الثاني: عمليات سوق الصرف

تختلف أنواع العمليات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبي حسب تنوع وأغراض المتعاملين ونشاطاتهم، فهناك العمليات التي تعتبر المصدر الأساسي لقيام أسواق الصرف وهناك عمليات خلقتها الأسواق نفسها واكتشفتها نذكر منها ما يلي:

1- **المضاربة:** يقصد بها التعرض العمدي لخطر الصرف بدافع توقع الربح، فالمضاربون لديهم توقعات محددة عن مستقبل أسعار الصرف ويهتمون بتحقيق الربح عن طريق شراء الصرف الأجنبي عندما يكون رخيصا وبيعه عندما يكون غاليا، وعندما تصدق توقعات المضاربين فإنهم يربحون وإذا لم تصدق فإنهم يخسرون وإمكانية الخسارة غالبا ما تقيد المضاربين في أنشطتهم<sup>(1)</sup>.

وعلى المضارب عند ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة في أسواق الصرف الآجلة أو المستقبلية تحمل نوعين من الأعباء المالية:

**الأول:** يتمثل في مخاطر المضاربة نفسها، فقد تتحقق توقعاته في ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة وقد لا تتحقق.

**الثاني:** يتمثل في سعر الفائدة التي كان يستطيع المضارب في الحالة الأولى (ارتفاع قيمة العملة) الحصول عليها لو أنه احتفظ بأمواله بعملة الأصلية في أحد البنوك أو الفائدة التي سيضطر المضارب في الحالة الثانية (انخفاض قيمة العملة) دفعها إلى البنك مقابل الاقتراض منه.

2- **التحكيم أو المراجعة:** يقصد بعمليات التحكيم أو المراجعة في أسواق الصرف الآجلة بأنها تلك العمليات التي تهدف إلى تحقيق ربح الاستفادة من الفارق السعري في سعر صرف عملة معينة بين سوقين أو أكثر في وقت واحد عن طريق شراء العملة في السوق المنخفضة السعر وبيعها في السوق المرتفعة السعر<sup>(2)</sup>.

3- **التغطية:** ويقصد بها تجنب الخسارة في سعر الصرف أي الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف، وهو ما يطلق عليه أحيانا بتغطية الوضع المفتوح للمتعامل في أسواق الصرف الأجنبية دون أن تتضمن هذه العملية تسليم صرف أجنبي أو دفع الثمن بالعملة المحلية في الحال وإنما هو مجرد اتفاق على بيع وشراء

(1) محمود يونس، اقتصاديات دولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 218، 219.

(2) سامي عفيفي حاتم، دراسات في الإقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 176.

صرف أجنبي عن طريق بنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلاً بناءً على ثمن يتفق عليه في الحال، ومقابل ذلك يتقاضى البنك فائدة معينة<sup>(1)</sup>.

**4- العقود المستقبلية<sup>(2)</sup>:** تمثل هذه العقود التزاماً قاطعاً بشراء أو بيع العملات خلال فترة زمنية محددة (تتراوح ما بين 1-2 سنة) بسعر معين من خلال مزاد علني مفتوح يقام في سوق صرف منظم، ويطلق على الأسواق التي تتم فيها هذه العقود بالأسواق المستقبلية وتختلف هذه الأسواق عن الأسواق الآجلة في النقاط التالية:

- تستخدم الأسواق المستقبلية مبالغ أقل من العملات.

- تتم هذه الصفقات في مناطق جغرافية محدودة مثل شيكاغو، نيويورك، لندن، سنغافورة.

- ضيق السوق المستقبلي.

**5- عقود الخيار:** هو عقد يخول لحامله شراء أو بيع أصل معين بسعر محدد وقت الاتفاق، ويتم التسليم في وقت محدد في المستقبل، وهذا العقد يتم بين الذي يريد شراء أو بيع الورقة المالية والطرف البائع لهذا الخيار، ولهذا يتقاضى البائع علاوة عند إبرام العقد<sup>(3)</sup>، ويمكن في الحقيقة الحديث عن نوعين من خيارات الصرف خيارات الشراء وخيارات البيع، ويمكن تعريف خيارات الصرف في إطار هذين من النوعين<sup>(4)</sup>:

**خيار الشراء:** يخول خيار الشراء حاملة الحق وليس الالتزام في شراء مبلغ معين من العملة الصعبة في مقابل العملة الوطنية بسعر محدد وقت الاتفاق ويتم التسليم في وقت محدد في المستقبل.

**خيار البيع:** يعتبر خيار البيع معكوس خيار الشراء، وهذا الخيار يخول لحامله الحق وليس الالتزام في بيع مبلغ معين من العملة الصعبة مقابل العملة الوطنية بسعر محدد وقت الاتفاق ويتم التسليم في وقت محدد في المستقبل.

**6- مبادلة العملة:** هي عملية تؤمن لعون اقتصادي إمكانية شراء وبيع عملة مقابل أخرى في آن واحد مع مواقيت دفع مختلفة وبالتالي فإن عملية المبادلة هي صرف العملات مع وعد بإنجاز العملية المعاكسة في

(1) عرفان تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 181.

(2) المرجع نفسه، ص 184.

(3) موسى سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 111.

(4) الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، مرجع سبق ذكره، ص 110.

زمن يحدد مسبقاً وعلى عكس أصحاب المعاملات نقداً لأجل، فإن مستخدم المبادلة لا يتحمل مخاطر الصرف<sup>(1)</sup>.

### المطلب الثالث: المتدخلون في سوق الصرف

يمكن التمييز بين أربعة فئات رئيسية من المشاركين في نشاط سوق الصرف الأجنبي وهي:

**1- المستخدمين التقليديين:** كالمستوردين والمصدرين والسواح والمستثمرين اللذين يبادلون العملة المحلية بالعملة الأجنبية وذلك لتسوية معاملاتهم الدولية، إضافة إلى التجار والمضاربين الذين يتاجرون بالعملة بحثاً عن أرباح قصيرة الأجل بالمرهنة على اتجاه التغيرات في سعرها النسبي، هؤلاء هم الطالبون والعارضون المباشرون للعملة الأجنبية، عادة لا يقومون مباشرة بشراء أو بيع العملة الأجنبية ذاتها بالأخرى، إنما يعملون عن طريق تقديم أوامر شراء / بيع إلى البنوك التجارية<sup>(2)</sup>.

**2- البنوك التجارية:** حيث تتدخل في السوق لتنفيذ أوامر زبائنها ولحسابها الخاص، فأعوان الصرف العاملون في البنوك يجمعون أوامر الزبائن، يقومون بالمقاصات ويحولون إلى السوق الفائض من عرض أو طلب العملة الصعبة ويوفرون أجهزة إعلام آلي تتضمن آخر الأسعار المطبقة بين البنوك في مختلف الساحات المالية العالمية، ومهمة أعوان الصرف هي معالجة الأوامر قصد تمكينها من الحصول على أفضل سعر وتحقيق مكاسب لصالح بنوكهم<sup>(3)</sup>.

**3- السماسرة:** على الرغم من أنه ليس من الضروري المرور عبر السماسرة فإن هؤلاء يلعبون دوراً أساسياً في سوق الصرف، ومن دون أن يكونوا هم أنفسهم أو المصرف مجبرين على شراء أو بيع العملة، فإنهم يعلمون المتعاملين بالأسعار التي تشري عندها وتباع لمختلف العملات، إذن دور هؤلاء كوسطاء يتركز في تجميع أوامر الشراء والبيع للعديد من المصارف<sup>(4)</sup>.

**4- البنوك المركزية:** ويتدخل هذا البنك للقيام بعمليات السوق المفتوحة على العملات الأجنبية من جهة، ومن جهة ثانية بتنفيذ أوامر الحكومة باعتبار بنك الدولة بخصوص المعاملات في العملة، يكون هذا التدخل

<sup>(1)</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 114.

<sup>(2)</sup> كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص 187.

<sup>(3)</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 108.

<sup>(4)</sup> وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل البناني للطباعة والنشر، لبنان، 2011، ص 194.

من قبل البنك المركزي في العادة من أجل حماية مركز العملة المحلية أو بعض العملات الأخرى، لأنه يعتبر مسؤولاً عن صرف سعر العملة<sup>(1)</sup>.

**5- المؤسسات المالية غير المصرفية:** منذ بداية عقد التسعينات أصبحت المؤسسات المالية غير المصرفية من ضمن أهم المتعاملين في أسواق الصرف وهذه المؤسسات تشمل على الفروع المالية للمجموعات الصناعية، إلى جانب الفروع المذكورة أصبح المستثمرون المؤسساتيين وكبار الأثرياء من المتعاملين الأساسيين<sup>(2)</sup>.

(1) عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 108.

(2) وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 193.

## خلاصة الفصل

نستخلص من هذا الفصل أن سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية فهو يعكس العلاقات المترابطة بينها، كما يعبر عن المكانة الاقتصادية للدول إذ يجسد أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات.

ويعتبر الصرف الأجنبي أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب عليه داخل سوق سمي سوق الصرف، هذا الأخير وبآليات عمله والمتعاملين فيه له فعالية كبيرة في تزايد حجم كل من الصادرات والواردات، إلى جانب حركة رؤوس الأموال وبهذا يمكن اعتبار سعر الصرف سلعة كباقي السلع كونه يتأثر بعوامل مختلفة والتي قد تتسبب في العديد من المخاطر، كما أن هناك العديد من النظريات حاولت تفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين البلدان وكل منها لها فرضيات ومنطلقات ونتائج تختلف عن الأخرى.

**تمهيد**

إن البيانات والمعاملات وكذا جميع التدفقات المالية لبلد ما مع العالم الخارجي التي يجسدها ميزان المدفوعات تشكل اللبنة الأساسية التي يقام عليها أي تحليل للوضع الخارجي للإقتصاد وذلك باعتبار ميزان المدفوعات المرآة العاكسة له، حيث يعتبر ميزان المدفوعات أحد أهم المؤشرات الإقتصادية وذلك من خلال البيانات الموجودة داخل دلالتها الخاصة والتي تعبر عن الأحوال الإقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها هذه البيانات، حيث يعطي صورة واضحة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للإقتصاد الوطني وكذلك تأثير المعاملات الخارجية على الإقتصاد القومي.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى المفاهيم والأفكار النظرية التي تتعلق بميزان المدفوعات وعليه تم

تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات**

**المبحث الثاني: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات**

**المبحث الثالث: طرق معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات**

## المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

لكل دولة من الدول معاملاتها الإقتصادية مع دول العالم الأخرى، فالمقيمون فيها شركات أو أفراد أو غيرهم، يقومون بالتصدير إلى والإستيراد من دول أخرى، كما أنهم يقدمون للأجانب شتى أنواع الخدمات (شحن، نقل، تأمين....الخ) وفي ذات الوقت تقدم لهم خدمات مماثلة، وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلاً أو عاجلاً.

### المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

#### أولاً: تعريف ميزان المدفوعات

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات يمكن أن نذكر أهمها:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه " عبارة عن سجل يحوي كل المعاملات التي تتم بين دولة معينة وبين الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة اصطلاحاً على أن تكون سنة "(1).

ويعرف بأنه " السجل الذي يتضمن كل المعاملات الإقتصادية التي تتم بين المقيمين في البلد وغير المقيمين بها خلال فترة زمنية معينة مدتها عادة سنة "(2).

كما يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما " بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الإقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة "(3).

ويعرف أيضاً بأنه " سجل للعمليات التجارية لأي دولة مع العالم الخارجي في مجال السلع والخدمات والمعاملات في الأصول المالية "(4).

أيضاً ميزان المدفوعات هو " عبارة عن ملخص لجميع المعاملات التي تنطوي على السلع الحقيقية والأصول المالية (محفظة الإستثمارات مثل الأسهم والسندات والفواتير...الخ) والإستثمارات المباشرة (أي

(1) أبو قاسم عمر الطبولي، مبادئ الإقتصاد التحليلي الكلي، ط 02، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، (ب.س)، ص 132 .

(2) إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريفات: مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد، ط 01، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 279.

(3) محمود علي الليثي، محمود يونس محمد، مقدمة في علم الإقتصاد، قسم الإقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1988، ص 106.

(4) خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط 05، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص 372.

عمليات الإستحواذ الخارجية) والمشاريع المشتركة والتصفية)، رأس المال (استيراد/ تصدير) والدفع والتحويل نقداً أو... بين الأشخاص والشركات والهيئات الحكومية خلال فترة محددة<sup>(1)</sup>.

من خلال التعريف السابقة لميزان المدفوعات نجد أن معظم التعريفات متقاربة إلى حد بعيد وتؤول إلى كون ميزان المدفوعات هو سجل منظم تسجل فيه بصورة منتظمة قيمة كافة العمليات الإقتصادية التي تسوى بين المقيمين في دولة ما والخارج خلال فترة زمنية محددة.

### ثانياً: أهمية ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات وسيلة مهمة في التحليل الإقتصادي، لأنه يوضح المركز الذي تحتله دولة ما في الإقتصاد العالمي من خلال تشخيص قوة أو ضعف اقتصاد هذه الدولة وتحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا المركز، كما يمكن الإعتماد على ميزان المدفوعات كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الإقتصادية الدولية بهدف امتصاص الفائض وإزالة العجز<sup>(2)</sup>.

كما يفيد ميزان المدفوعات في دراسة تطور معاملاتها الدولية من حيث صادراتنا ووارداتنا عبر الزمن أيضاً يعتبر بمثابة المرآة أو الشاشة التي تعكس أو التي يرى من خلالها العالم الخارجي واقع الإقتصاد القومي لبد ما وأيضاً التعرف على حقيقة الإحتياجات الداخلية والأجنبية من السلع المختلفة<sup>(3)</sup>.

### المطلب الثاني: هيكل ميزان المدفوعات

جرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل منها نوعاً متميزاً من المعاملات الإقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة أو المتقاربة في أهدافها، ويمكن ذكر تقسيمين لميزان المدفوعات هما:

1- **التقسيم الرأسي:** وهو التقسيم الذي يعتمد على النظرة الرأسية للبنود التي يتكون منها هذا الميزان، وينقسم ميزان المدفوعات طبقاً لهذا التقسيم إلى عمودين، يدل أحدهما على الجانب الدائن (الجانب الأيمن) في حين

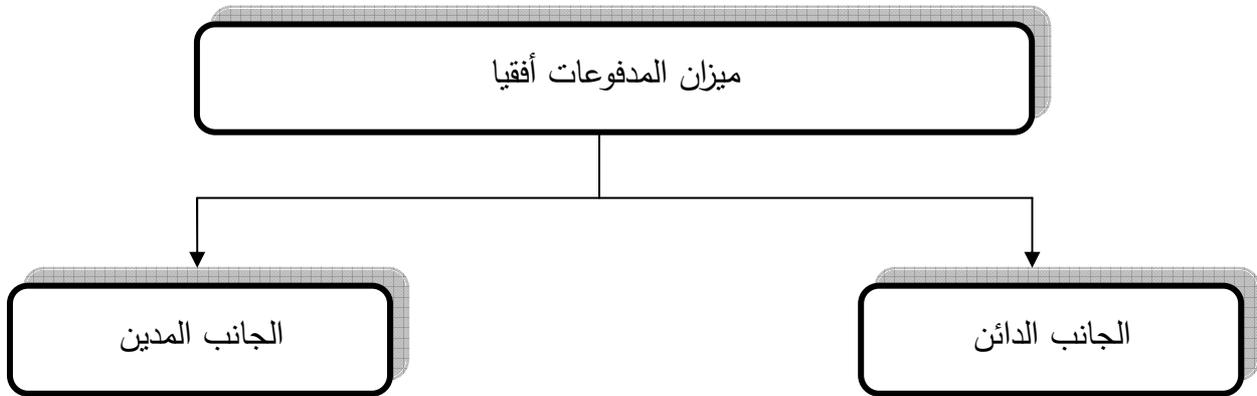
(1) Ghassem A. Homaifar, Managing global Financial and foreign exchange rate risk, the wiley financeseries, new jersey, 2004, p 15.

(2) نوزاد عبد الرحمن الهيبي، منجد عبد الطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، ط 01، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 40.

(3) رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 148.

الجانب الآخر على الجانب المدين (الجانب الأيسر) حيث يضم الجانب الدائن كافة المعاملات الإقتصادية المدونة في الجانب المدين لميزان المدفوعات<sup>(1)</sup>.

### الشكل رقم (01): التقسيم الأفقي لميزان المدفوعات



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات السابقة.

**2- التقسيم الأفقي:** وهو التقسيم الذي يعتمد على النظرة الأفقية للبنود التي يتكون منها الميزان، وفي هذا الخصوص ينقسم ميزان المدفوعات إلى الحسابات التالية:

#### أولاً: حساب العمليات الجارية

ويشمل هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزيادته أو نقصانه، ولذلك يطلق عليه أحياناً اسم حساب الدخل وينقسم هذا الحساب إلى فرعين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات<sup>(2)</sup>.

**1- الحساب التجاري:** يتضمن الحساب التجاري كافة العمليات التجارية الدولية التي تتم بمقابل بمعنى وجود عائد سواء سلع أو خدمات أو نقود مقابل هذه العمليات وينقسم الحساب التجاري بدوره إلى حسابين فرعيين هما:

**أ- المعاملات المنظورة:** وتشمل الصادرات والواردات السلعية بما في ذلك الذهب غير النقدي الذي يتم تبادله بين المقيمين وغير المقيمين، ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع اصطلاح ميزان التجارة المنظورة ويقال أن الميزان في صالح الدولة، إذا كانت قيمة الصادرات السلعية أثناء الفترة التي

<sup>(1)</sup> سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، ط 02، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص 148.

<sup>(2)</sup> زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004، ص 66.

يعد عنها الميزان تفوق قيمة الواردات أي يوجد فائض، كما يقال أن الميزان في غير صالح الدولة إذا كانت قيمة الصادرات السلعية أقل من قيمة الواردات منها أي يوجد عجز<sup>(1)</sup>.

**ب- المعاملات غير المنظورة:** يشمل هذا البند على الصادرات غير المنظورة، حيث تمثل حصيلة البلد من استخدام الدول الأخرى لخدماتها كاستخدام بواخرها في شحن البضائع أو نقل الركاب واستخدام الأجانب لأرضها وطبيعتها وخدماتها في أغراض السياحة، وكذلك أغراض التعليم وأغراض التمثيل الدبلوماسي، أما الواردات غير المنظورة فتمثل في هذه الحالة استخدام البلد (المقيمين) لخدمات الدول الأخرى (غير المقيمين) وما يترتب عليه من مدفوعات للعالم الخارجي<sup>(2)</sup>.

ويشمل ميزان المدفوعات العديد من الخدمات:<sup>(3)</sup>

**خدمات النقل:** وتتضمن المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل (البري، البحري، النهري، الجوي) التي تؤديها الدولة إلى غير المقيمين (دائن) أو يؤديها الخارج إلى المقيمين (مدين) وتشمل أيضا على أجور شحن بضائع وثمان تذاكر السفر وبنود أخرى كرسوم الموانئ ونفقات صيانة السفن والطائرات وغير ذلك.

**التأمين:** ويشمل كل المدفوعات المتعلقة بكل أنواع التأمين (نقل، بضاعة، حياة....) بما في ذلك إعادة التأمين.

**الرحلات إلى الخارج:** وتشمل مصروفات المسافرين سواء السياحة أو الدراسة أو العلاج أو العمل أو ما شابه ذلك.

**العمليات الحكومية:** ويتضمن المدفوعات الحكومية التي قد تكون خاصة بالناحية العسكرية (مثل المساهمة في صيانة القوات المسجلة في الخارج) أو غير العسكرية (مثل المساهمة في نفقات المنظمة الدولية).

**الخدمات الأخرى:** وتشمل على بنود مثل العمولات التجارية، مدفوعات البريد والتلفزيون والتلكس والإعلان وإيجار الأفلام وغيرها.

**2- حساب التحويلات من جانب واحد:** يتعلق بمبادلات تمت بين الدول والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية (من جانب واحد) ولا يترتب عليها دين أو حق معين، وتسجل فيه كل

(1) محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 171.

(2) إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص 282.

(3) محمود علي الليثي، محمود يونس محمد، مرجع سبق ذكره، ص 109، 110.

المعاملات الخاصة بالهبات و المساعدات التي يقدمها الأفراد والحكومة للأجانب وتسجل في الجانب المدين، في حين تسجل الهبات والمساعدات التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من الأجانب في الجانب الدائن<sup>(1)</sup>.  
إذا تقيد التحويلات في الجانب الدائن إذا كان المستفيد بها مقيماً وتفيد في الجانب المدين إذا تحملها المقيمون ووجهت لصالح غير المقيمين<sup>(2)</sup>.

### ثانياً: حساب العمليات الرأسمالية

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدول الأخرى، وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها في مواجهة هذه الدول، وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيراً في مركز الدائنية والمديونية للدولة<sup>(3)</sup>.

وينقسم حساب رأس المال إلى قسمين هما<sup>(4)</sup>:

**1- حساب رأس المال طويل الأجل:** ويشمل رؤوس الأموال المحولة من أو إلى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل (المدة تزيد عن السنة) ويشمل:

- **الإستثمار المباشر:** أي قيام فرد أو مشروع أو شركة باستغلال رأس المال الذي يملكه بصورة مباشرة في دولة أخرى خلال فترة الميزان.

- **الأوراق المالية:** شراء أسهم وسندات أجنبية باعتبارها أدوات إئتمانية طويلة الأجل.

- **القروض طويلة الأجل:** القروض التي تزيد مدتها عن سنة سواء كان أحد الأطراف (المقرض أو المقرض) فرداً أو مشروعاً أو حكومة أو هيئة عامة.

- **رؤوس أموال أخرى.**

**2- حساب رأس المال قصير الأجل:** وهو عبارة عن أموال يحتفظ بها في شكل أصول عالية السيولة، ويشمل هذا الميزان على:

(1) زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 66.

(2) طارق فاروق المصري، مرجع سبق ذكره، ص 54.

(3) زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 67.

(4) ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الإقتصادية للفترة بين (1990-

2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص ص 83، 84.

- النقود: يقصد بها كافة العملات المحلية والأجنبية التي تدخل أو تخرج بصورة مباشرة عبر الدولة.
- الودائع المصرفية: يسجل كل التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على الودائع التي يمتلكها المقيمون في البنوك الأجنبية، وأيضا التغيرات التي تطرأ على الودائع التي يمتلكها غير المقيمون في البنوك المحلية.
- القروض قصيرة الأجل: وهي كافة التسهيلات الإئتمانية والسلفيات والإعتمادات المصرفية التي لا يزيد أجلها عن السنة.
- الأوراق التجارية: سواء أخذت شكل كمبيالة أو سند إذني أو شيك بالإضافة إلى الأوراق الحكومية كأذون الخزانة.

### ثالثا: حساب عمليات التسوية

وينقسم إلى حساب الإحتياطيات الرسمية وصافي السهو والخطأ:

#### 1- حساب الإحتياطيات الرسمية

ويشمل هذا الحساب التغيرات التي تطرأ على أرصدة الذهب والإحتياطيات الأجنبية لدى السلطات النقدية سواء بالزيادة أو النقصان، والبلد الذي يعاني من عجز في حسابه الجاري وميزان حساب رأس المال يواجه هذا العجز من خلال السحب على الإحتياطيات الأجنبية والذهبية وبصورة مشابهة فإن القطر الذي يتمتع بفائض في ميزان مدفوعاته، فإنه يلجأ إلى بناء احتياطيات جديدة من الذهب والعملات الأجنبية، فالذهب شأنه في ذلك شأن بقية السلع المصدرة لغرض الحصول على العملات الأجنبية لتمويل العجز في ميزان المدفوعات والناجم عن زيادة مدفوعات البلد للأجانب عن استلاماته منهم طالما أن الذهب مقبول لشراء العملات الأجنبية فإذا زادت أرصدة البلد من الذهب تسجل تلك الزيادة في الجانب المدين من ميزان الذهب النقدي والعكس في حالة النقصان تسجل في الجانب الدائن<sup>(1)</sup>.

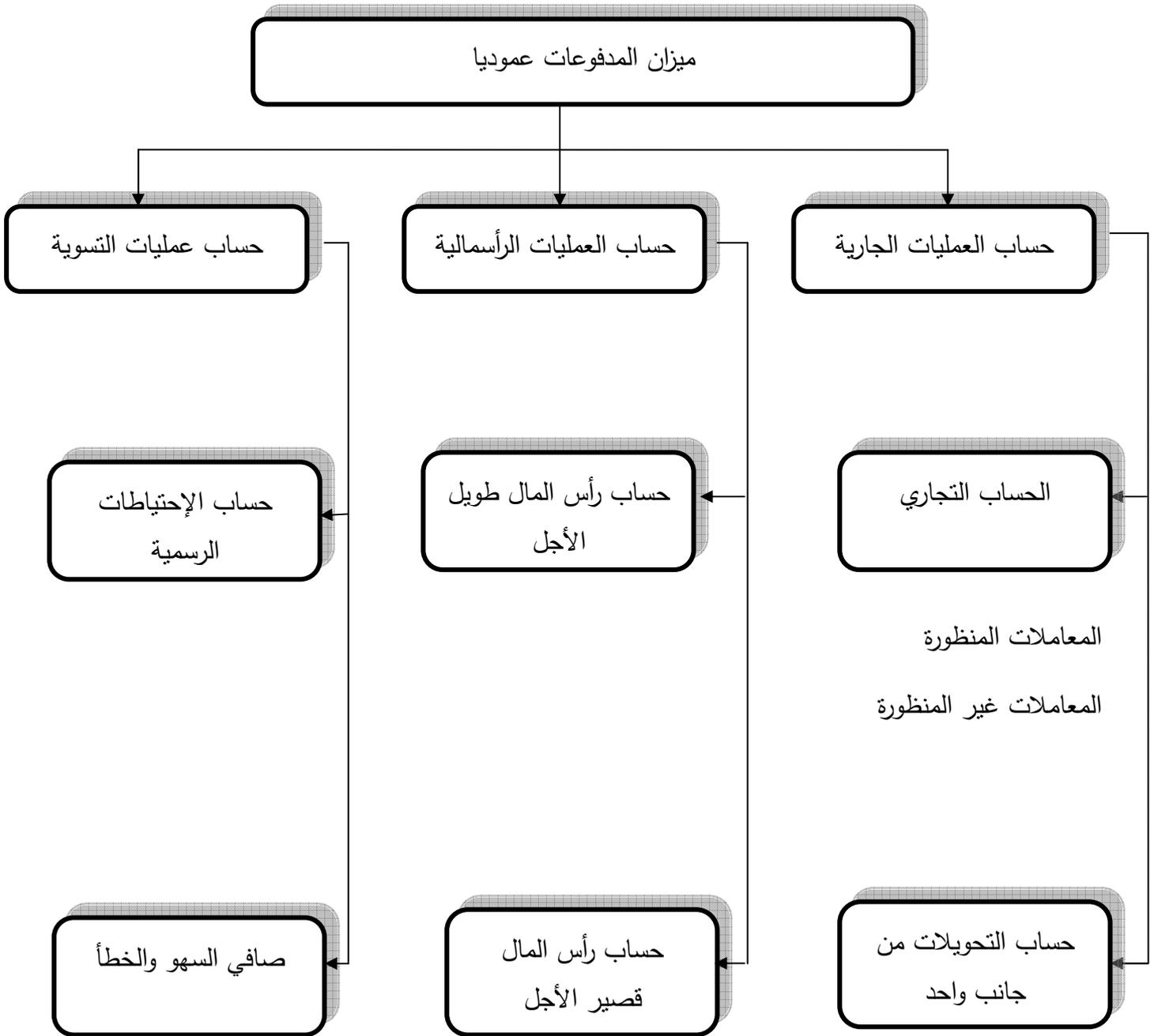
#### 2- صافي السهو والخطأ

قد يحدث ألا تكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معادلة تماما للقيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين

(1) رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص41.

القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات، وبالطبع فإن مكان قيد قيمة هذا البلد هو الجانب الأقل في الميزان سواء كان الدائن أم المدين، وذلك حتى يتعادل الجانبان كما هو محتّم<sup>(1)</sup>.

الشكل رقم (2): التقسيم العمودي لميزان المدفوعات



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على المعطيات السابقة.

<sup>(1)</sup> زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص ص 68، 69.

## المطلب الثالث: كيفية القيد في ميزان المدفوعات

يجري القيد في ميزان المدفوعات وفقا لقاعدة القيد المزدوج المعروفة في المحاسبة ومضمون هذه القاعدة أن الصادرات السلعية تقيد في جانب الأصول أو الجانب الدائن لأنها تؤدي إلى حصول البلد على متحصلات، وبطريقة مماثلة فإن الواردات السلعية تقيد في جانب الخصوم أو الجانب المدين لميزان المدفوعات، لأنها تلزم البلد القيام بمدفوعات العالم الخارجي وفي ضوء هذا التحليل يمكن صياغة القاعدة العامة التالية والمتعلقة بكيفية القيد في ميزان المدفوعات حيث أن كل عملية يترتب عليها زيادة دائنية الدولة قبل الخارج أو نفس مديونية الدولة للخارج تدرج في جانب الأصول أو في جانب الدائن وبطريقة مماثلة فإن كل عملية يترتب عليها زيادة مديونية الدولة للخارج أو نقص دائنيته من الخارج تدرج في جانب الخصوم أو الجانب المدين<sup>(1)</sup>.

إن صادرات أي سلعة تقيد دائنة لأن الصادرات سوف يترتب عليها الحصول على إيرادات من الخارج ويتوقف القيد المدين على طريقة دفع الأجانب مقابل هذه الصادرات حيث يمكن تلخيص ذلك فيما يلي<sup>(2)</sup>:

- هذه الصادرات قد يتم الدفع مقابلها بسلع عينية تأتي إلينا في صورة واردات بنفس القيمة وهنا يتم تسجيل قيمة الواردات مدينة بنفس القيمة فيكون قيدا مدينا مقابلا للقيد الدائن بنفس القيمة.
- قد تكون هذه الصادرات هبة من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة التي لن تدفع مقابل لها، وهنا ابتدع علماء ميزان المدفوعات قيدا سمي " التحويلات من جانب واحد " يتم فيه وضع قيد عكسي مدين لقيد الهبات العينية التي خرجت من الدولة والتي قيدت دائنة في جانب الصادرات.
- أن يقوم المستورد بالدفع بعملته الوطنية ويقوم المصدر بالإحتفاظ بقيمة الصادرات بالعملة الأجنبية فكأن المصدر اشترى هذه العملة الأجنبية فيتم إدراجها في ميزان المدفوعات بقيد مدين وعلى ذلك فإن الصادرات عندما تدون دائنة في ميزان المدفوعات فإنها تخلق قيدا مدينا تحت مسميات مختلفة: واردات تحويلات من جانب واحد، نقص الأصول الأجنبية في الداخل، زيادة الأصول في الخارج.

(1) سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ص ص 346، 347.

(2) رمضان محمد مقلد وعلي عبد الوهاب نجا، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص ص 279، 280.

- قد يكون المستورد الأجنبي الذي استورد البضاعة بالدفع من حساب له في أحد بنوك الدولة المصدرة فكأنه سحب قيمة البضاعة التي استوردها من بنوك الدولة المصدرة وهنا يتم تدوين قيمة المبلغ مدينا في ميزان المدفوعات لمقابلة القيد الدائن للصادرات.

ونفس الشيء يحدث ولكن بإشارات مختلفة تماما إذا تم استيراد سلعة معينة، فالواردات تسجل دائما مدينة في ميزان المدفوعات ويتم إجراء قيد دائن عكسي في الميزان ولكن تحت مسميات مختلفة تتحدد بطريقة الدفع مقابل هذه الواردات، فإذا قبلت الدولة المصدرة ثمن بضاعتها بالعملة الوطنية للدولة المستوردة فإن معنى ذلك زيادة رصيد الأجانب بالعملة الوطنية في الدولة المستوردة فكأن الأجانب قاموا بشراء العملة الوطنية للدولة المستوردة وهذا يمثل عملية دائنة بالنسبة لها، وإذا كانت هذه السلعة التي تم استيرادها هبة من الدولة المصدرة فإن الدولة المستوردة تقوم بإجراء قيد عكسي دائن في حساباتها لدى الدولة المصدرة فكأنها استردت جزءا من أرصدها في الخارج وهذا يدون بقيد دائن في ميزان العمليات الرأسمالية.

### المبحث الثاني: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات

غالبا ما يظهر ميزان المدفوعات متوازنا من الناحية الحسابية أي أن الدائنية تعادل المديونية، ولكن هذا التوازن قد لا يعني أن الميزان متوازنا اقتصاديا فقد يكون هناك اختلالا إما عجزا أو فائضا.

#### المطلب الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

توازن ميزان المدفوعات يعني تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، أي تساوي المطلوبات التي تستحق على الدولة للدول الأخرى مع حقوق الدولة على الدول الأخرى.

#### أولاً: التوازن المحاسبي

يقصد بالتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات تساوي مجموع الحسابات الدائنة، مع مجموع الحسابات المدينة، ونتيجة للأخطاء الإحصائية وعدم دقة الإحصائيات من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات، قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات، لذا ينم إضافة بند إصطناعي والمسمى ببند السهو والخطأ، تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ويتحقق بذلك التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات<sup>(1)</sup>.

ومن أجل توضيح أكثر لآلية التوازن سوف نقدم مثال ونلخصه في الجدول الموالي:

(1) سلمى دوحه، مرجع سبق ذكره، ص 112.

## الجدول رقم (03): التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات

وحدات العملة النقدية		ميزان المدفوعات
مدین	دائن	
		<b>أولاً: الحساب الجاري</b>
		<b>1- ميزان تجاري</b>
	700	أ. تصدير سلع
1100		ب. استيراد سلع
		<b>2- ميزان الخدمات</b>
	400	أ. الخدمات المصدرة
200		ب. الخدمات المستوردة
		<b>3- حساب التحويلات من جانب واحد</b>
	600	أ. مستلمات
300		ب. مدفوعات
		<b>ثانياً: حساب رأس المال</b>
		<b>1- رؤوس أموال طويلة الأجل</b>
	300	- قروض ممنوحة من الخارج
	800	- استثمار مباشر وافد
100		- قروض ممنوحة إلى الخارج
95		- استثمار مباشر في الخارج
		<b>2- رؤوس الأموال قصيرة الأجل</b>
900	800	- حركة الودائع والأصول السائلة
2000	1000	<b>ثالثاً: حساب الإحتياطات الرسمية</b>
	95	<b>رابعاً: حساب السهو والخطأ</b>
4695	4695	<b>المجموع</b>

المصدر: سلمى دوحه، مرجع سبق ذكره، ص 113.

ثانيا: التوازن الإقتصادي<sup>(1)</sup>

إن توازن ميزان المدفوعات بالمفهوم الإقتصادي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية، وتجارية ملائمة، بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها: وهي إما تلقائية أو مستقلة، وإما عملية تعويضية أو موازنة.

أ- العملية التلقائية أو المستقلة: ويطلق عليها أيضا بالعمليات فوق الخط وهي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان أو عن النتائج التي تترتب عنها نظر لما تحققه من ربح، ومثل هذه العمليات عملية التصدير واستيراد السلع والخدمات، تلقي الإستثمارات الأجنبية أو القيام بها، المعاملات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل، بالإضافة إلى رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة.

ب- العمليات التعويضية أو الموازنة: ويطلق عليها بالعمليات تحت الخط لأن هذه المعاملات لا تتم لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة، أي بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد ثغرة فيه وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتيح عن العمليات التلقائية أو المستقلة وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الإقتصادي وتتمثل هذه المعاملات في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، الثغر في الأرصدة من العملات الأجنبية وحركة الإستيراد والتصدير للذهب النقدي.

## المطلب الثاني: الإختلال في ميزان المدفوعات

يحدث الإختلال نتيجة وجود فجوة بين مجموع المدفوعات ومجموع الإيرادات لدولة ما، لذلك تبحث هذه الدولة عن العناصر التي تساعد على تحقيق التوازن بين المدفوعات من قبل بلد إلى الخارج والإيرادات المستلمة من الخارج<sup>(2)</sup>.

ولاختلال ميزان المدفوعات حالتين هما<sup>(3)</sup>:

(1) العربي سواكر، واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة (1990-2013)، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، تجارة دولية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2015، ص 24.

(2) دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، ط 01، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 81.

(3) فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 121.

✓ الحالة الأولى هي حالة وجود فائض وتعني زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين في الميزان، أي زيادة حقوق الدولة التي تترتب على الدول الأخرى (على مطلوباتها لتلك الدول).

✓ الحالة الثانية هي حالة العجز وتحدث عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن فيه، أي تجاوز المطلوبات التي تستحق على الدول للدول الأخرى (حقوق الدولة اتجاه تلك الدول).

والإختلال في ميزان المدفوعات يمكن أن يكون اختلالاً وقتياً فقد يكون الميزان يحقق فائض على مدار السنوات الخمس الماضية وفجأة حقق عجز هذا العام، فلا بد أن هناك أسباب وقتية خلقت أو وقفت وراء هذا العجز، فقد تكون البلاد قد تعرضت لأزمة مالية وقد تكون البلاد قد تعرضت لاعتداء فتؤدي تلك الأحداث إلى عدم استقرار الوضع الإقتصادي فينعكس عدم الإستقرار هذا في المرآة في ميزان المدفوعات، ولكن نظراً لأنها أسباب وقتية، فلا بد وأن يعود الميزان التجاري التوازن بعد زوال أسباب ظهور وأثار تلك الأزمة<sup>(1)</sup>.

أما إذا استمر عجز ميزان المدفوعات لعدد من السنوات بسبب بعض الظروف الإقتصادية غير الملائمة التي تسيطر على النشاط الإقتصادي بصفة مستمرة فإنه يقال أن لدى البلد عجز دائم أو عجز أساسي<sup>(2)</sup>.

### ثانياً: أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات

هناك أسباب عديدة في ميزان المدفوعات نذكر منها ما يلي:

**1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة الوطنية:** كأن يكون تضخيم في تقييم سعر صرف العملة الوطنية، فيحدث انفصام بين القيمة الإسمية والقيمة الحقيقية لسعر صرف العملة الوطنية<sup>(3)</sup>.

**2- أسباب هيكلية:** هي التي تتعلق بهيكل الإنتاج المحلي ومن ثم هيكل صادرات وواردات البلد فالدول النامية عادة تتميز اقتصادياتها ومن ثم صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين في التصدير وارتفاع درجة الإنكشاف الخارجي مما يؤدي إلى تأثيرها بحالة الأسواق العالمية.

(1) رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 164.

(2) عبد الرحمن يسري أحمد، إيمان محب زكي، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 238.

(3) نوزاد عبد الرحمن الهيثي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

**3- أسباب دورية:** وهي الأسباب التي تأتي نتيجة حدوث التقلبات الدورية في اقتصاديات الدول المتقدمة وتسمى بالدوريات التجارية مثل حالة الرخاء أو الركود التي تحصل<sup>(1)</sup>.

**4- الظروف الطارئة:** قد تحصل أسباب عرضية لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات كما هي الحال في حدوث كوارث طبيعية كالفيضانات واندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا ودوليا مما يؤدي إلى التأثير على الصادرات.

**5- أسباب أخرى:** ومن بين الأسباب الأخرى كانهخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يزداد فيها استيرادها للآلات والتجهيزات الفنية وتهدف هذه البلدان من هذا إلى رفع مستوى الإستثمار الذي غالبا ما يتجاوز طاقتها من الإدخار الإختياري، ويترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الإستثمار ومستوى الإدخار اتجاه نحو التضخم كل هذا يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثالث: أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات

يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من اختلال ميزان المدفوعات وهي:

#### 1- الإختلال الوقتي: وله صورتان وهما<sup>(3)</sup>:

**أ: الإختلال الموسمي:** يعتبر الإختلال الموسمي نوعا آخر من الإختلالات التي قد تصيب ميزان المدفوعات في فترات معينة من السنة، حيث أن ظروف الأسواق الداخلية والخارجية تتغير أحيانا في مواسم محددة وهو ما قد يؤثر على بعض صادرات وواردات الدولة حيث أنها تشهد روجا في بعض الفترات وتتنخفض خلال مواسم أو فترات معينة.

**ب: الإختلال العارض:** يحدث هذا النوع من الإختلالات نتيجة لظروف طارئة كالأحوال الجوية السيئة والآفات مما يؤثر تأثيرا سينا على ميزان المدفوعات، إلا أن هذا النوع من الإختلالات لا يدعو أن يكون مؤقتا ويزول بزوال الأسباب المؤدية إليه، وكمثال على ذلك الظروف الطبيعية السيئة التي تصيب محصولا زراعيا يعتمد عليه السكان كغذاء رئيسي لهم أو كمادة أولية فيضطر البلد في هذه الحالة إلى استيراد كميات

(1) دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 84.

(2) رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 58.

(3) زرافة محمد، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016، ص 52.

أساسية من هذه السلعة لسد النقص في حاجات السوق المحلية وهو ما قد يحدث عجزاً مؤقتاً على مستوى ميزان المدفوعات لهذه الدولة.

**2- الإختلال الدوري:** ويقصد به تناوب فترات الرخاء والكساد التي تميز الإقتصاديات الصناعية وتؤثر على مستوى الدخل والعمالة وتؤثر بالتالي على التجارة الخارجية<sup>(1)</sup>.

**3- الإختلال الهيكلي:** وهو الذي يصيب تركيب واتجاه العلاقات الإقتصادية بين الدول المختلفة لأسباب تتصل بقدرة كل منها على الإنتاج وبمستوى التكاليف والنفقات فيها وبالتقدم الفني الذي تطبقه في أساليب إنتاجها، وبمستوى معيشة سكانها وبتجاه الطلب العالمي إلى سلع بديلة أخرى، وبمركز الدولة كدائنة أو مدينة في النطاق الدولي بسبب استثماراتها الدولية الماضية<sup>(2)</sup>.

### المبحث الثالث: طرق معالجة الخلل في ميزان المدفوعات

إن وجود اختلال في ميزان مدفوعات بلد ما يعد من أهم المؤشرات الإقتصادية خطيرة على الإقتصاد الوطني فيما يتعلق بمركز ذلك البلد في المعاملات الإقتصادية الدولية لاسيما في حالة حدوث عجز في الميزان المذكور ولذلك فإنه عادة ما تتدخل السلطات العامة من أجل إحداث التوازن في هذا الميزان كلما أمكن ذلك والذي عادة ما يتطلب فترة تمتد إلى سنوات عدة وذلك باستخدام مجموعة من الإجراءات الإقتصادية شريطة عدم إلحاق الإقتصاد الوطني بأضرار جسيمة.

#### المطلب الأول: نظريات ومناهج إعادة التوازن لميزان المدفوعات

##### أولاً: نظريات توازن ميزان المدفوعات

إن هدف أي دولة هو تحقيق التوازن الخارجي وبمجرد حدوث اختلال في ميزان المدفوعات تبدأ سلسلة الأساليب المعالجة المختلفة منها:

**1- النظرية الكلاسيكية:** والتي تقوم على أساس افتراضات معروفة تتمثل في وجود حالة المنافسة التامة والإستخدام الكامل للموارد، وسريان الحرية الإقتصادية، وعدم تدخل الدولة في النشاطات الإقتصادية والملكية الخاصة لهذه النشاطات أساساً وحرية التجارة<sup>(3)</sup>.

(1) طارق فاروق الحصري، مرجع سبق ذكره، ص 58.

(2) محمد عبد العزيز عجمية، الإقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، 2000، ص 54.

(3) فليح حسن، مرجع سبق ذكره، ص 130.

وتأخذ هذه الطريقة ثلاث أشكال وهي<sup>(1)</sup>:

**أ: التصحيح عن طريق آلية الأسعار:** وتختص هذه الآلية بالتصحيح بفترة سريان قاعدة الذهب الدولية وشروطها حيث تتطلب هذه الآلية توفر ثلاث شروط أساسية وهي: ثبات أسعار الصرف، التشغيل الكامل، مرونة الأسعار والأجور.

**ب: التصحيح عن طريق آلية سعر الصرف:** وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولية واتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقييده من قبل السلطات النقدية.

**ج: التصحيح عن طريق تغيرات أسعار الفائدة:** وطبقا لهذه الآلية فإن التغيرات التي تحدث في المعروض النقدي تؤدي إلى التغيرات في أسعار الفائدة وهذه بدورها ستؤثر على ميزان المدفوعات ولكن ليس نفس تأثير مستوى الأسعار على إعادة التوازن في الميزان.

## 2- النظرية الكنزوية

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكنزوية التي تنطلق في تحليلها بالتغيرات الحاصلة في الدخل وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان مدفوعات ومن أهم شروط هذه النظريات هي ثبات أسعار الصرف وجمود الأسعار والإعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق، تتلخص هذه النظرية في أن هناك علاقة تنافسية بين الدخل الوطني وميزان المدفوعات وذلك عن طريق مضاعف التجارة الخارجية<sup>(2)</sup>.

## 3- نظرية التدفقات المالية الدولية

حيث جاءت هذه النظرية مكملة للنظرية الكلاسيكية والكنزوية وذلك لإهمالهما دور التدفقات المالية في إعادة التوازن، وانطلاق في حالة التوازن في دولة ما، لا بد من أخذ مسألتين في عين الاعتبار، الأولى هي احتمال حدوث ردود فعل في شكل تغير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغير أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية والثانية هي احتمال أن يعقب التغير المستقل في رصيد المعاملات الجارية تغيرات معوضة في التدفقات المالية<sup>(3)</sup>.

(1) السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(2) بن طربة حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2017، ص 10.

(3) زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 79.

## ثانيا: المناهج النظرية لإعادة التوازن لميزان المدفوعات

أخذت المناهج النظرية لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات مسارا متوافقا مع التطور الفكري للنظرية الاقتصادية وكلها كانت تسعى لإيجاد آلة تصحيح العجز وسنتطرق لأبرز مناهج تصحيح العجز في ميزان المدفوعات<sup>(1)</sup>.

**1- المنهج النقدي وتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات:** يقوم هذا المنهج على تأكيد قاعدة أساسها أنه لا يمكن النظر إلى ميزان المدفوعات على أنه ظاهرة نقدية لا حقيقية وأي اختلال يحدث ما هو إلا اختلال رصيد وليس اختلال تدفق عليه فإن الإختلال ما هو إلا نوع من أنواع الإضطراب المرتبط بالإختلال في السوق النقدية أي بين ظاهرة عدم التوازن بين طلب وعرض النقود.

**2- منهج المرونات:** يرتكز منهج المرونات على رصيد الميزان التجاري ويعتبر أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات ويسعى لإبراز دور سياسة سعر الصرف كوسيلة لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات وعلى وجه خاص من خلال تركيز التحليل على الميزان التجاري، عليه فإن أية تغيرات تحدث في سعر الصرف سوف تمارس تأثيرا على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يؤدي إلى تحسين وضع الميزان التجاري ويشكل توازن هذا الميزان نقطة البداية في تحليل منهج المرونات في ضوء شرط مارشال- ليرنر.

**3- منهج الإستعاب:** عرف الإستعاب على أنه مجموعة نفقات الإستهلاك والإستثمار وفق مفهوم الإمتصاص والإستعاب يعرف ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين المحصلات الكلية للمقيمين في دولة ما وما بين المدفوعات أو الإنفاق الكلي لهؤلاء المقيمين بمعنى آخر فإن الميزان هو الفرق بين الدخل القومي والإنفاق القومي لإقتصاد ما وتزامن ظهور منهج إستعاب مع ظهور الفكر الكينزي أين انتقل الفكر الإقتصادي إلى مرحلة جديدة وأصبح مخططي السياسة الإقتصادية يستندون إلى أدوات التحليل الكمي واعتماد السياسة المالية وتدخل الدولة في النشاط الإقتصادي.

**المطلب الثاني: التصحيح عن طريق تدخل السلطات العامة**

يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق شأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا سياسة تثبيت الأثمان واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، وهي السياسة التي

(1) بن طرية حورية، مرجع سبق ذكره، ص ص10، 11.

تعطيتها الدولة أولوية بالنسبة للتوازن الإقتصادي الخارجي وفي هذه الحالة تلجأ هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج اختلال ميزان المدفوعات فهناك إجراءات تتخذ داخل الإقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الإقتصاد الوطني.

فالإجراءات التي تتخذ داخل الإقتصاد الوطني تتمثل في<sup>(1)</sup>:

أ: بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.

ب: بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

ج: استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الإستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

د: استخدام الذهب والإحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

أما الإجراءات التي تتخذ خارج الإقتصاد الوطني تتمثل في<sup>(2)</sup>:

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الوطني أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية.

- بيع الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطن تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي.

### المطلب الثالث: تعديل ميزان المدفوعات وفق أنظمة الصرف

يعالج الخلل في ميزان المدفوعات لأي بلد حسب نظام الصرف المتبع سواء كان مرناً أو ثابتاً وذلك بهدف إعادة التوازن سواء تلقائياً أو بتدخل البنك المركزي.

#### أولاً: آليات تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات في ظل نظام سعر الصرف الثابت

إن إتباع نظام قاعدة الذهب أو عدم إتباع قاعدة الصرف بالذهب لا يخل بألية التصحيح في ميزان المدفوعات لذلك يمكن أن تحل محل الذهب في آلية التصحيح تدفقات رأس المال في ظل نظام سعر الصرف الثابت ما دامت العلاقة بين الإحتياطات الدولية لذلك البلد وعرض النقد فيه ثابتة.

(1) رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 62، 63.

(2) السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 156، 157.

ولغرض التبسيط نفترض أن الذهب (عملة قيادية) تمثل وسيلة التبادل الدولية لتصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات تلقائياً في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، ونفرض كذلك أن هناك مرونة في تدفقات الذهب معبرا عنها بالعملات الأخرى تبقى ثابتة، وبافتراض بلد يعاني العجز في ميزان مدفوعاته وبسبب العجز هناك تدفق كبير في الخارج من رأس المال، حيث المدفوعات في الخارج تتجاوز المستلمات وعليه فإن الطلب على الصرف سيتجاوز عرض الصرف الأجنبي عند سعر الصرف الثابت في ظل قاعدة الذهب، ومن هنا فإن سعر الصرف سيرتفع قليلا إلى نقطة خروج الذهب من ذلك البلد لتسوية ميزان مدفوعاته من خلال تصدير الذهب (أو العملات القيادية)، وتخفيض عرض النقد بشكل متناسب، وهذا بدوره سيؤثر على أسعار الفائدة بشكل متناسب، وعلى الأسعار وعلى الدخل بحسب درجة استجابتها لتلك التغيرات مسببا إعادة التوازن في ميزان المدفوعات من خلال المتغيرات الثلاثة أعلاه<sup>(1)</sup>.

### ثانياً: تعديل ميزان المدفوعات في ظل نظام الصرف المرن

في ظل نظام أسعار الصرف المرنة تتحدد القيمة الخارجية للعملة من خلال قوى العرض والطلب على العملات في أسواق الصرف الأجنبي لترسم سعر الصرف التوازني والذي يعرف بأنه السعر اللازم نظريا على المدى القصير وعمليا على المدى الأبعد لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن فيه<sup>(2)</sup>.

حيث أن هناك علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وأسعار الصرف المرنة، وهي الوسيلة الأساسية في عملية التصحيح إذ ينظر إلى ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين الكمية المطلوبة والمعروضة من عملة دولة معينة في سوق الصرف الأجنبي، هذا على خلاف المنهج السابق في التصحيح والذي يظهر الثقل الأساسي في عملية التصحيح مستندا إلى حركة سعر الفائدة وتأثيراتها اللاصقة على بقية المتغيرات (الدخل ثم الأسعار) حيث أن معظم الثقل يقع على تحركات أسعار الصرف أي أن تأثير السعر هو الوسيلة التصحيحية الأساسية مع تأثير ثانوي لأسعار الفائدة والدخل (التصحيح الداخلي) والتي تعتمد بدورها على تأثير سعر الصرف<sup>(3)</sup>.

فإذا حصل اختلال في ميزان المدفوعات وكانت الدولة تتبع أسعار الصرف المرنة فإن ميزان المدفوعات يعتدل بطريقة تلقائية نتيجة التغير لقوى العرض والطلب على العملة، والجدير بالذكر أن عملية التصحيح

<sup>(1)</sup> سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار البيزوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 126، 127.

<sup>(2)</sup> نواز عبد الرحمن الهيثي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

<sup>(3)</sup> سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 133.

التلقائي في ميزان المدفوعات تعتمد على مرونة الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة وكذلك على مرونة الطلب الأجنبي على صادرات البلد من السلع والخدمات، كما أن العجز في ميزان المدفوعات في البلد يؤدي أيضا إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة من وجهة نظر المحليين وبالتالي يقلل ذلك من حجم الإستيراد وفي نفس الوقت يزيد من حجم التصدير حتى يتوازن ميزان المدفوعات، وعلى العكس من ذلك إذا كان هناك فائضا في ميزان المدفوعات نتيجة أن المستلزمات التلقائية أكبر من المدفوعات التلقائية فإن سعر صرف العملة المحلية سوف يميل إلى الإرتفاع مقابل العملات الأخرى ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي فإن أسعار السلع والخدمات المحلية سوف تكون مرتفعة مما يؤدي إلى انخفاض كميات السلع والخدمات المصدرة إلى الخارج بسبب ارتفاع أسعارها من وجهة نظر المستوردين إضافة إلى أن الواردات المحلية من الخارج سوف تزداد<sup>(1)</sup>.

(1) موسى سعيد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 22.

## خلاصة الفصل

نستخلص من هذا الفصل أن ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الإقتصادية لمعرفة الوضع الإقتصادي لدولة ما في الأجل القصير وهو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي حيث ينقسم إلى جانبين جانب مدين تسجل فيه المعاملات التي تتيح وسائل لتغطية التزاماته وجانب دائن تسجل فيه تلك المعلومات التي يترتب عنها دخول العملة الأجنبية، وقد يتعرض ميزان المدفوعات إلى الإختلال بشكل مؤقت أو دائم حيث تلجأ السلطات إلى اتخاذ آليات وسياسات تصحيحية من أجل إعادة توازنه، فهو بمثابة صورة لوضع البلد يوضح نقاط القوة ونقاط الضعف من حيث التركيبة السلعية للصادرات والواردات.

## تمهيد

يعتبر موضوع سياسة سعر الصرف إحدى الأدوات الهامة التي تلجأ إليها الدول قصد استعادة التوازنات الداخلية ومن ثم الخارجية ونقصد بذلك ميزان المدفوعات الذي يظهر لنا المركز المالي للدولة اتجاه بقية العالم، والذي يمكن تسوية عجزه عن طريق رفع حجم الصادرات والحد من الواردات وجذب رؤوس الأموال الأجنبية ولهذه السياسة آثار بليغة على القطاع الخارجي كان لابد من التطرق إلى أهم التطورات والأحداث التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، ولذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

**المبحث الأول: مسار تطور أسعار الصرف في الجزائر**

**المبحث الثاني: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري**

**المبحث الثالث: تأثير تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2016**

## المبحث الأول: مسار تطور أسعار الصرف في الجزائر

تميزت فترة التخطيط المركزي للاقتصاد الجزائري والتي امتدت من سنة 1967 إلى غاية 1990 بالتدخل الإداري في تحديد الأسعار وهو الأمر الذي ينطبق على أسعار الصرف وبالتالي فقد عرفت هذه الأسعار حالة من الاستقرار تبعا للرقابة الموجودة على الصرف آنذاك، وعرفت هذه المرحلة بسيادة نظام الصرف الثابت الجزائري، إلا أنه ومع بروز الصدمة البترولية سنة 1986 وانفصال سعر الصرف المحدد إداريا عن الواقع الاقتصادي تحتم على السلطات الجزائرية اللجوء إلى إعادة النظر في سياسة الصرف لديها والعمل على الاندماج تدريجيا في اقتصاد السوق.

### المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر

بعد التخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق استوجب على الجزائر القيام بعدة إصلاحات في شتى المجالات خاصة في النظام المصرفي وسياسة سعر الصرف، حيث عرفت أنظمة تسعير الدينار الجزائري والصرف عدة تغيرات يمكن إدراجها فيما يلي:

#### أولاً: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1964-1973)<sup>(1)</sup>

أنشئ الدينار الجزائري في أبريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب تعويضا عن الفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة، وخلال هذه الفترة كان نظام النقد الدولي مسيرا باتفاقية بروتوودز، والجزائر بصفتها عضوا في صندوق النقد الدولي وجب عليها التقيد بشروطه، وخلال هذه الفترة كان على كل بلد عضو التصريح عن تكافئ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب، أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي يمثل مقدارا ثابتا من الذهب، وحددت الجزائر سعر صرفها على أساس 1 دج = 1 فرنك فرنسي واستمر هذا التكافئ إلى غاية 1969 في الوقت الذي لجأت فيه السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي، ولم يتبعه الدينار الجزائري في التخفيض وأصبح 1 دج = 1.25 فرنك فرنسي في الفترة (أوت 1969- ديسمبر 1973)، ولقد رافق تدهور العملة الفرنسية تراجع الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية تسديدا لقيمة الواردات الجزائرية، وارتبطت هذه الفترة بانهيار نظام بروتوودز والتخلي عن أسعار الصرف الثابتة وتبني أسعار الصرف المعومة، أي تغيير نظام تسعير الدينار.

(1) سلمى دوحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 160، 161.

الجدول رقم (04): تطور تسعيرة الدينار الجزائري مقابل الفرنك الفرنسي (1964-1973)

السنة	1964	1965	1966	1967	1968	1970	1971	1972	1973	1974
التسعيرة دج/ FF	1.0	1.0	1.0	1.0	0.884	0.889	0.887	0.921	0.871	0.871
النسبة المئوية الأساس 1964	100	100	100	100	88.4	88.9	88.7	92.1	87.1	87.1

المصدر: مسعود بوددخ، تأثير نظام الصرف على التوازنات الكلية للاقتصاد، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص 168.

ثانيا: نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974-1986)

بعد انهيار نظام بروتوودز وتعميم نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي، لجأت الجزائر إلى ربط عملاتها على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية، حيث تعطي كل عملة وزن محدد داخل السلة يعتمد في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، حيث يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، والهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار، فارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة والعكس، وبالتالي فإن القوة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحدد عن طريق علاقة ثابتة بين هذا الأخير وسلة من عملات اختيرت على أساس وزنها وأهميتها في المبادلات والتسويات الخارجية، ويلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة باعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام بحيث تسمح تسعيرته على مستوى سوق صرف باريس بتحديد تسعيرة بقيمة العملات المكونة للسلة، ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار<sup>(1)</sup>.

ويقوم البنك المركزي بحساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة بإتباع الخطوات التالية<sup>(2)</sup>:

1- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

2- حساب المتوسط المرجح للتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

<sup>(1)</sup> المرجع نفسه، ص ص 161.

<sup>(2)</sup> لحو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص 292.

3- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.

4- وبعد اعتماد هذه الخطوات يتم حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملة الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي والتي تحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

الجدول رقم (05): تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974 - 1986)

السنة	1974	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986
سعر صرف دج / \$	4.18	3.84	4.32	4.59	4.79	4.98	5.03	4.70

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع الإلكتروني: [databank.worldbank.org](http://databank.worldbank.org)، تاريخ الاطلاع: 2018/05/11.

يوضح الجدول تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974 - 1988) ويتضح من خلال الجدول الاستقرار النسبي لسعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري، وهذا راجع لكون أسعار العملات تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في السوق في ظل الرقابة الصارمة على الصرف.

ثالثا: مرحلة تعديل الدينار الجزائري (1987 - 1994)<sup>(1)</sup>

عقب الأزمة البترولية لعام 1986 والتي أرغمت الحكومة على تبني خطى سريعة من أجل تغيير وجهة النظام الاقتصادي إلى اقتصاد السوق، حيث أخذ موضوع استعادة الدينار الجزائري لقيمتة الحقيقية حصة الأسد من البرامج الإصلاحية فتم إدخال تعديل معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة ولإجراء عملية التعديل، تبنت السلطة النقدية سياسة الإنزلاق التدريجي للدينار من نهاية 1987 إلى بداية 1991، التي رافقتها جهود من أجل إعادة النظر في تحرير التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال، وبتاريخ 1991/09/30 وفق لاتفاق مع صندوق النقد الدولي تم التخفيض بـ 22% وبموجب اتفاق آخر مع صندوق النقد الدولي في

(1) عيود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الإنحدار الذاتي (var) خلال الفترة 1990 - 2015، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة طاهري محمد باشري، الجزائر، 2017، ص ص 180، 181.

1994/04/16 الذي أفضى بتخفيض ثاني بمقدار 40.17% لتصل عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي إلى 36 دينار.

الجدول رقم (06): تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1987-1994)

السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
سعر صرف دج/ \$	4,849	5,914	7,608	8,957	18,472	21,836	23,345	35,058

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع الإلكتروني:

[databank.worldbank.org](http://databank.worldbank.org)، تاريخ الاطلاع: 2018/05/11.

رابعاً: بعد 1994 إلى يومنا هذا<sup>(1)</sup>

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية واتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي، حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40.17% وكان قبل ذلك قد فقد 50% من قيمته عام 1990، وما بين 25% و30% ما بين 1991 و1993.

وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين المجموع 70% وذلك ما بين شهر أبريل وسبتمبر 1994 وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية وبين 1995 و1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين 1998 و2001 وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهر الموالية وهذا إلى أوائل 2002.

وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و5% وهذا الإجراء يهدف أساساً للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الإسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية، وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع

(1) شعيب بولوة، رحيمة خياط، سياسة سعر الصرف الجزائري نمذجة قياسية للدينار الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 124.

سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 7.5% أما في سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.3625 و 91.3014 بالنسبة للأورو وفي سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.6464 بالنسبة للدولار و 91.2447 بالنسبة للأورو، وواصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66.82 في نهاية 2007، أما الأورو فقد ارتفع إلى 98.33 في هذه الفترة.

الجدول رقم (07): تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1994-2016)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
سعر صرف دج/ \$	35.058	47.662	54.748	57.707	58.739	66.573	75.259	77.215
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
سعر صرف دج/ \$	79.681	77.394	72.060	73.276	72.646	69.292	64.582	72.647
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
سعر صرف دج/ \$	74.385	72.937	77.535	79.368	80.579	100.69	109.44	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، الموقع الإلكتروني:

[databank.worldbank.org](http://databank.worldbank.org)، تاريخ الاطلاع: 2018/05/11.

#### المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر

تعني الرقابة على الصرف رقابة الدولة عن طريق البنك المركزي والبنوك التجارية المختلفة على التعامل في الذهب والعملات الأجنبية، وبذلك يكون للدولة رقابة على شراء وبيع العملات الأجنبية، وتتبع الدولة الرقابة على الصرف عندما ترغب في التحكم في أسعار العملة الوطنية في الأسواق الدولية، كما يتبع نظام الرقابة على الصرف غالبا لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات أو الأحوال التي تفشي فيها الدول هروب رؤوس الأموال إلى الخارج<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup> سي محمد فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1974-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص 100.

وتتميز نظام الرقابة الجزائري حين بدأ تطبيقه سنة 1963 عن غيره بالخصائص التالية<sup>(1)</sup>:

- مراقبة التدفقات النقدية في السوق الدولية وتأثيرها على الدينار من أجل المحافظة على استقرار أسعار صرف الدينار الجزائري.

- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة من أجل تمويل النشاطات ذات الأولوية.

- ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة والتقليل من خروجها إلى جانب الحد من تسرب رؤوس الأموال للخارج.

ولقد مر نظام الرقابة على الصرف بالمراحل الأساسية التالية:

#### أولاً: الرقابة على الصرف قبل قانون 90-10

ويمكن تقسيم هذه الرحلة إلى ما يلي<sup>(2)</sup>:

#### 1- مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (1963-1970)

تميزت هذه المرحلة بسلسلة من الإجراءات الهادفة إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية، وذلك من خلال إقامة علاقات اقتصادية أوسع مع مختلف دول العالم وتنشيط التجارة الخارجية ومن أهم الأدوات الرئيسية المستخدمة في هذه المرحلة ما يلي:

أ- نظام الحصص: يخص نظام الحصص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية، حيث أصبحت كل من الصادرات والواردات تخضع لنظام الحصص المقررة لها والحصول على ترخيص مسبق من طرف وزارة المالية من أجل حماية الإنتاج الوطني وتحسين وضعية الميزان التجاري وإعادة توجيه الواردات نحو السلع الضرورية والحد من السلع الكمالية.

ب- تنويع العلاقات التجارية وإبرام العديد من الإتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول من أجل توسيع مجال المبادلات التجارية وتحقيق المزيد من الاستقلالية.

<sup>(1)</sup> بربري محمد لمين، الإختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011، ص 224.

<sup>(2)</sup> سلمى دوحة، مرجع سبق ذكره، ص 175، 176.

ج- الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية بواسطة مجموعة من المؤسسات الوطنية المسيرة مباشرة من طرف الدولة.

## 2- مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977)

عرفت هذه المرحلة بالسيطرة والتحكم الكلي للدولة على الاقتصاد حيث شهدت إنشاء مكثف للاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، بالإضافة إلى التسارع في مستوى النشاط الاقتصادي.

كما تميزت هذه الفترة بفرض قيود على التجارة الخارجية خاصة على الاستيراد، حيث تم وضع ترخيص إجمالي للمستوردات كما تمت إدارة ومراقبة كل العمليات التجارية بين المؤسسات الوطنية والأجنبية بالإضافة إلى التخلي عن العمل بالنصوص التي تربط الجزائر بفرنسا، ومن بين القيود التي ميزت هذه المرحلة إشعارا الصرف التي تحكم المؤسسات والإيرادات العامة بالمؤسسات الأجنبية والأسس المالية لقانون الاستثمار وطبيعة كل من التمويل الخارجي والاستدانة الخارجية.

## 3- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987)

شهدت هذه المرحلة مصادقة المجلس الشعبي الوطني على قانون احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث يتم إقصاء الوسطاء من هذا المجال، إضافة إلى إدخال إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية بموجب القانون المتضمن إستعادة البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك حيث تم وضع نظام بنكي على مستويين وذلك بالفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ونشاطات البنوك التجارية.

## 4- مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية (1988-1990)

تميزت هذه المرحلة هي الأخرى بصدور عدة قوانين تتضمن في مجملها على توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية وإرسال الطابع التجاري لمعاملاتها، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة لمؤسسات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي للبلاد بالإضافة إلى رفع القيود على التجارة الخارجية وذلك بإلغاء تراخيص الصادرات والمستوردات، وأدى هذا التطور إلى تكريس دور البنك المركزي ودور البنوك التجارية التي تقوم بالرقابة على البرنامج العام للتجارة بتفويض من البنك المركزي الذي اقتسم دوره على الرقابة على الصرف مع وزارة المالية، كما تم إنشاء لجنة الاقتراض الخارجي مقرها البنك المركزي الجزائري، تشرف على متابعة ومراقبة ومنح الموافقة على القروض الخارجية التي تفوق 2 مليون دولار، ومع تطور الإصلاحات الاقتصادية

خلال هذه الفترة ظهر قانون النقد والقرض بتاريخ 14/04/1990 ليصب اهتمامه على المبادئ الأساسية للرقابة على الصرف وجعلها من اختصاص البنك المركزي الذي يعرف بموجب هذا القانون "بنك الجزائر".

### ثانيا: الرقابة على الصرف بعد قانون (90-10)

شرح البنك المركزي منذ 1990 في وضع الأدوات اللازمة لتدخله في الرقابة على الصرف والمتعلقة بالتصدير والاستيراد والاستثمارات الأجنبية في الجزائر والاستثمارات الجزائرية في الخارج وحسابات العملات الصعبة والعمليات الجارية الأخرى مستخدما في ذلك مجموع من الضوابط والآليات المتمثلة فيما يلي<sup>(1)</sup>:

- إلزامية تحويل الأموال سواء إلى الجزائر أو إلى الخارج عن طريق إحدى الوسائط المالية المرخصة في الجزائر.

- يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، كما يسمح لغير المقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى الوسطاء المرخص لها.

- تمر عملية تمويل واردات أو صادرات السلع والخدمات مهما كانت طبيعتها عبر عملية التوطين لدى إحدى البنوك الوسيطة المعتمدة ولا يمكن لهذه الأخيرة أن ترفض عمليات التوطين حتى تضمن عقود الواردات والصادرات الشروط المطلوبة.

- يقوم الوسيط المعتمد بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة لتمويل عملية الاستيراد ضمن الشروط المحددة من طرف بنك الجزائر.

وبمقتضى هذه الرقابة وضعت العمليات على العملات الأجنبية في يد السلطات النقدية وأوكلت لوزارة المالية، وذلك للتحكم وتقليص في كميات العملات الأجنبية الممنوحة لتمويل المعاملات التجارية بما يتوافق مع الموارد المتاحة منها، وذلك من أجل تحسين وضعية ميزان المدفوعات وهكذا دخل الدينار الجزائري مرحلة التعويم الموجه ابتداء من 1996 بعد رفع بعض قيود الرقابة المفروضة عليه<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك - دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 224، 225.

<sup>(2)</sup> سلمى دوحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 178، 179.

المطلب الثالث: تطور سعر صرف الدينار مقابل الأورو والدولار خلال الفترة (2000-2016)

بعد التخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق، استوجب على الجزائر القيام بعدة إصلاحات في شتى المجالات خاصة في النظام المصرفي وسياسة سعر الصرف حيث عرف سعر صرف الدينار الجزائري عدة تطورات ومن خلال هذا المطلب سنقوم بمعرفة تطورات أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو.

الجدول رقم(08): تطور سعر صرف الدينار مقابل الأورو والدولار خلال الفترة (2000-2016)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر صرف دج/ دولار أمريكي	75.26	77.264	79.685	77.368	72.065	73.366	72.645	69.364	64.581
سعر صرف دج/ اليورو	69.430	69.200	75.357	87.464	89.642	91.321	91.244	95.001	94.854
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
سعر صرف دج/ دولار أمريكي	72.646	74.404	72.853	77.559	79.380	80.56	100.46	109.47	
سعر صرف دج/ اليورو	101.297	99.192	102.21	102.16	105.43	106.91	111.44	121.18	

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2000-2016.

أولاً: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار

نلاحظ من خلال الجدول رقم(08) أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار يعرف تذبذبات عديدة، حيث سجل سعر صرف الدينار مقابل الدولار تراجعاً طفيفاً خلال الفترة 2000-2002 من 75.26 دينار للدولار إلى 79.685 دينار للدولار الواحد، قبل أن يعرف الدينار الجزائري نوع من التحسن بداية

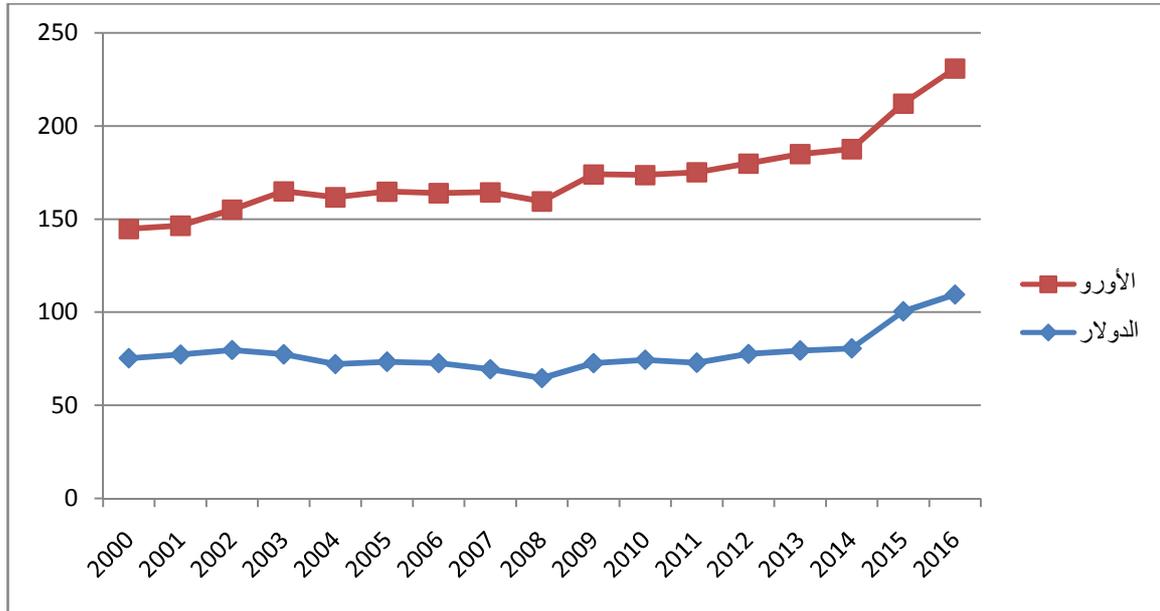
من عام 2003 إلى غاية 2008 من 77.36 دينار للدولار إلى 64.58 دينار للدولار، أي بنسبة 16.5% ارتفاع، ليتراجع مرة أخرى عام 2009 و 2010 عند قيمة 72.646 و 74.404 على التوالي ليتحسن مرة أخرى عام 2011 ويسجل قيمة 72.853 دينار للدولار ليعاود التراجع خلال الفترة 2012 إلى غاية 2016 ليسجل أدنى قيمة له بقيمة 109.47 دينار للدولار.

#### ثانيا: تطور سعر صرف الدينار مقابل الأورو

بالنسبة للأورو نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك اتجاه عام نازل في قيمة الدينار الجزائري مقابل الأورو ما عدا في بعض السنوات القليلة التي سجل فيها بعض التحسن الطفيف جدا والذي لا يكاد يذكر في سعر صرف الدينار الجزائري حيث لم تتجاوز في أحسن أحوالها ثلث النسبة المئوية الواحدة في عام 2001 من سعر صرف بقيمة 69.200 دينار للأورو، وبعدها في عام 2008 عندما سجل سعر صرف بقيمة 94.854 دينار للأورو مقابل 99.192 عام 2007 وبعدها في عام 2010 و 2012 بقيمة 99.192 دينار للأورو مقارنة بـ 102.215 دينار للأورو على التوالي، ليعرف سعر صرف الدينار بعدها تراجعا كبيرا ليسجل 121.18 دينار للأورو عام 2016، أي بنسبة تراجع 18.61% مقارنة بعام 2012 ومانسبته 74.53% مقارنة بعام 2000.

وفي الأخير نرى أن سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار باعتباره عملة تحصيل صادرات المحروقات والأورو كعملة يتم بها تسوية الواردات الجزائرية جد منخفضة خاصة بالنسبة للعملة الأوروبية الموحدة وهو ما يحمل الجزائر خسائر صرف كبيرة ناتجة عن الإختلاف ما بين عملة التصدير وعملة الاستيراد.

الشكل رقم (03): تطور سعر صرف الدينار مقابل الأورو والدولار خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (08).

### المبحث الثاني: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري

يعرف ميزان المدفوعات الجزائري بأنه السجل الإجمالي التي تدون به كل العمليات مع العالم الخارجي ولا يختلف ميزان المدفوعات الجزائري في هيكله عن غيره من موازين مدفوعات باقي الدول إلا من حيث ما يعكسه من وضع إقتصادي خاص بالجزائر وسنتطرق في هذا المبحث إلى كل من مميزات ميزان المدفوعات الجزائري، مشاكل التنبؤ به وتطوره.

#### المطلب الأول: مميزات ميزان المدفوعات الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري، وبالتالي ميزان مدفوعاته بخصائص سلبية متكاملة متفاعلة فيما بينها، منها ما هو ناتج عن عملية تطور تاريخي طويل ومعقد أدى الاستعمار دورا أساسيا في تكوينها، وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري في:

- التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية.

- التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ومنها ما هو ناتج عن العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير متكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر، والتي يمكن إبرازها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

#### أولاً- عدم استقرار أسعار الصادرات

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها، وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضاً لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر حتى ولو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، ولا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل ومستوى التشغيل والاستهلاك والإدخار والاستثمار وعلى حصة الضرائب، إضافة على تأثير ذلك على طاقة الدولة في الاستيراد، إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد في المدى الطويل على قدرتها على التصدير، كما يؤثر تقلب حصة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيراً سلبياً حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج لفترة ما تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج فإن هذا يشكل ضغطاً عليه.

#### ثانياً- انخفاض معدل التبادل الدولي

يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات أي  $(p_x/p_m)$  ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية عموماً فيما يلي:

- مرونة الطلب على السلع الأولية (صادرات الدول النامية).
- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.
- اختلاف هيكل السوق المالي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار بخلاف سوق السلع الصناعية الأقل تنافسية ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنافسي للأسعار.

<sup>(1)</sup>العربي سواكر، مرجع سبق ذكره، ص 43، 44.

ومن هنا فإن تدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية يمثل أحد القوانين الاقتصادية الموضوعة في علاقات التبادل الدولي اللامكافئ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة والذي يتسنى من خلاله استغلال ثروات الدول النامية وتعرض موازين مدفوعاتها لاختلال مستمر.

### ثالثا- ضعف القاعدة الإنتاجية

تتميز القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع والأحادية في العديد منها مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها كما أشرنا سابقا، وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي.

ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات تركز على المواد الأولية مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالمين على هذه المواد، وهكذا فإن إنتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة، أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في أدائه والانخفاض الكبير في معدلات الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية.

### المطلب الثاني: مشاكل التنبؤ بميزان المدفوعات

تعرض إعداد ميزان مدفوعات الجزائر والتنبؤ بوضعيتها المستقبلية إلى بعض الصعوبات التي تشير إلى أهمها فيما يلي<sup>(1)</sup>:

#### أولا- ضعف نظام المعلومات الاقتصادية الكلي وتأخر نظام الحسابات القومية

تتميز المعلومات في الجزائر بالكثير من النسبية وعدم الدقة، بما يجعل السياسات المبنية عليها تطرح الكثير من اعتبارات المصادقية، لأن هذه الأخيرة لا يمكن تحقيقها إلا إذا تأكد الأعوان الاقتصاديون من أن السلطات الاقتصادية لن تقوم بمراجعة تصرفاتها.

كما أن السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات تعاني من مشكلة المصادقية وذلك لكون المعلومات في الجزائر تعاني من جوانب قصور عديدة أبرزها: عدم القدرة على تقدير التغيرات والتقلبات العشوائية التي تتعرض لها المقادير الاقتصادية بالنظر إلى المدة الزمنية الكبيرة التي يستغرقها إعداد البيانات، وهكذا يظهر

<sup>(1)</sup> جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، 2012، ص 229، 230.

عدم اتساق بين تغيرات الهيكل الاقتصادي شديد الحساسية لتقلبات السوق العالمية من جهة وطريقة التواصل إلى المعلومات من جهة أخرى، وذلك أن نظام المحاسبة الوطنية الجزائري الحالي غير قادر على إعداد بعض الجداول، كجدول العمليات المالية أو التأخر في إنتاج بعض الجداول الأخرى كجدول المدخلات والمخرجات.

- عدم موافقة نظام الحسابات الوطنية الجزائري للأنظمة المحاسبية الدولية، إذ أن النظام المحاسبي الوطني الجزائري لازال يستلهم الكثير من جوانبه من القواعد التي تحكم المحاسبة للنواتج المادي رغم تحولها لاقتصاد السوق الحر.

## 2- صعوبة معرفة المتغيرات المؤثرة على سلوك المؤسسات وأداء ميزان المدفوعات

حيث يعتمد التنبؤ بصفة أساسية على مدى القدرة على تحديد المتغيرات المحددة لسلوك المؤسسات بما يساعد على نمذجتها، فقد يؤثر حجم الواردات المحلية على أسعارها فضلا عن تأثير أسعار الصرف عليها، واعتبار ميزان المدفوعات سجل شامل لمختلف التعاملات الخارجية فيمكن الإشارة إلى بعض مشكلات التنبؤ به على النحو التالي:

- صعوبة إدراك المتغير الأساسي الذي يتحكم في الحصيلة بالنقد الأجنبي.

- صعوبة تحديد القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري أخذا بعين الاعتبار الأسعار الداخلية مقارنة بالأسعار الخارجية لما لذلك من ارتباط بالدورات الاقتصادية في البلدان النامية من جهة، وبتحركات وتقلبات أسعار الصرف المعمومة من جهة أخرى.

- صعوبة معرفة تأثير كل من سياسات العرض والطلب على ميزان المدفوعات لما لهما من تداخل في النهاية، وبالتالي صعوبة الاختيار بين إحداهما.

- عدم اتساق البيانات بالنظر إلى اختلاف مصادرها فضلا على مدى مصداقيتها ومدى القدرة على تحديد أيهما أولى بالإعتبار.

## المطلب الثالث: تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2016)

ذكرنا سابقا أن ميزان المدفوعات هو السجل الإجمالي التي تدون به كل العمليات مع العالم الخارجي وهو ما يكرس العلاقة الوثيقة بينه وبين سعر الصرف باعتبار هذا الأخير من الآليات البالغة الأهمية في

التأثير على وضعية ميزان المدفوعات وهو ما حتم علينا معرفة التطورات التي عرفها ميزان المدفوعات في فترة الدراسة (2000-2016).

#### أولاً: تطور رصيد العمليات الجارية

يعتبر حساب العمليات الجارية أهم بنود ميزان المدفوعات لأنه يسجل حركة السلع والخدمات (الصادرات والواردات) التي تمثل أهم العلاقات الاقتصادية الخارجية لأي دولة ويسمى أيضاً بحساب الدخل لأنه يشمل كافة المعاملات الدولية التي من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بالزيادة أو النقصان.

#### الجدول الرقم (09): تطور رصيد العمليات الجارية لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تطور رصيد العمليات الجارية	8.93	7.06	4.37	8.84	11.12	21.18	28.95	30.45	34.45
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
تطور رصيد العمليات الجارية	0.402	12.149	17.76	12.41	1.153	-9.277	-27.289	-26.217	

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2000-2016.

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن رصيد العمليات الجارية سجل طيلة الفترة (2000-2013) فائضا بقيم متدببة حيث سجل سنة 2008 أعلى قيمة تقدر بـ 34.45 مليار دولار وهذا بفعل الفائض المسجل في الحساب التجاري نتيجة لارتفاع أسعار البترول لتلك الفترة لينخفض بعدها مباشرة سنة 2009 إلى قيمة 0.402 مليار دولار ويفسر هذا الانخفاض إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية وحدث الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب على البترول وانخفاض أسعارها ثم ارتفع من جديد سنة 2010 بقيمة 12.149 مليار دولار ويعود هذا إلى سبب تخوف الدولة من الأزمة وأخذ الحذر في ذلك ثم بدأ التدهور من جديد سنة 2014 برصيد سالب قدر بـ 9.277 مليار دولار بفعل تدهور في سعر النفط.

الشكل رقم (04): تطور رصيد العمليات الجارية لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

ثانيا: تطور حساب رأس المال

يعتبر الحساب الرأسمالي ثاني أهم مكونات ميزان المدفوعات كونه يمثل صافي الحركات الخاصة برؤوس الأموال والجدول التالي يبين تطور حساب رأس المال في الجزائر في فترة الدراسة.

الجدول رقم (10): تطور رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000 - 2016)

الوحدة مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد حساب رأس المال	-1.36	-0.87	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24	-11.22	-0.99	2.45
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
رصيد حساب رأس المال	3.45	3.42	2.375	-0.36	-1.019	-3.396	-0.247	0.186	

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2000-2016.

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن حساب رأس المال ظل يعاني من العجز طول الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2008 وهو ما يشكل دلالة قوية على أن الجزائر كانت آنذاك دولة مستوردة لرؤوس الأموال في ظل اعتمادها على الاقتراض الخارجي لتمويل سياستها الاقتصادية ويمكن إرجاع أسباب العجز إلى ما يلي:

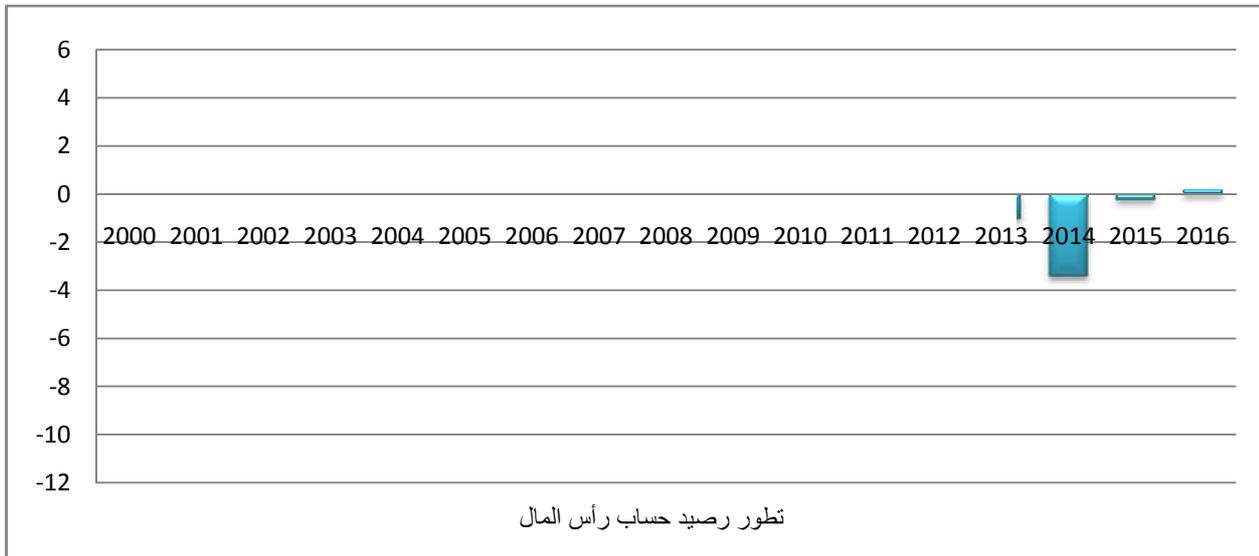
- الارتفاع الكبير في مدفوعات استهلاك الديون إضافة إلى الأعباء المترتبة عليها.

- الضغط الكبير الذي تشكله الديون الخارجية على مداخيل المحروقات حيث توجه نسبة معتبرة منها إلى تسديد قيمة هذه الديون إضافة إلى ارتفاع نسبة خدمة الدين.

- ضعف احتياجات الصرف الأجنبي لدى الدولة.

واعتبارا من سنة 2008 حتى سنة 2010 بدأ حساب رأس المال يسجل تحسنا حيث قدر حجم الفائض في تلك السنة بـ 2.54 مليار دولار ويمكن إيعاز ذلك إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الصافية إضافة إلى زيادة القروض قصيرة الأجل، واستمر رصيد حساب رأس المال في التدبب ليحقق أعلى رصيد طوال فترة الدراسة بقيمة 3.396 مليار دولار سنة 2014.

الشكل رقم (05): تطور رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (10)

ثالثا: تطور حساب الرصيد الكلي

بعد التطرق لتطور رصيد مختلف البنود الرئيسية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2016 سنقوم بدراسة تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الفترة (2000-2016)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
حساب الرصيد الإجمالي	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
حساب الرصيد الإجمالي	3.86	15.58	20.06	12.07	0.13	-5.81	-27.57	-26.01	

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2000-2016.

نلاحظ من خلال الجدول تسجيل نتائج ايجابية للرصيد الكلي لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2013) مما يجعل الدولة قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الديون المترتبة عليها طوال هذه الفترة كما ساعدتها على تقوية وضعيتها المالية في مواجهة الصدمات المختلفة وهو الشيء الذي ظهر جليا عند حدوث الأزمة المالية العالمية سنة 2008 وتدهور أسعار البترول سنة 2009.

لكن نلاحظ أن هناك تراجع سلبي سنة 2014 حيث سجلت رصيد سالب سنة 2014، 2015، 2016 ويعود هذا التراجع إلى انخفاض أسعار البترول وهو ما يبين أن استقرار ميزان المدفوعات الجزائري يرتبط بصورة وثيقة بالوضع الاقتصادي الدولي كما أنه يمتاز بحساسية شديدة الارتفاع أو انخفاض أسعار النفط وتقلبات الصرف.

الشكل رقم (06): تطور الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في الفترة (2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (11).

**المبحث الثالث: تأثير تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2016**

تطرقنا في المبحثين السابقين إلى كل من مسار تطور أسعار الصرف في الجزائر وكذا وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة وسنحاول من خلال هذا المبحث دراسة وتحليل أثر تغير سعر صرف العملة الوطنية على ميزان مدفوعاتها وذلك بالنسبة لمختلف الموازين الفرعية ومن تم معرفة الأثر النهائي على الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

**المطلب الأول: أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري**

سنقوم داخل هذا الحساب بمعرفة أثر سعر الصرف على كل من الميزان التجاري (الصادرات، الواردات) وميزان العمليات الجارية.

**أولا: الميزان التجاري**

نقوم أولا بمعرفة الأثر على كل من الصادرات والواردات وبعدها الأثر الكلي على رصيد الميزان التجاري، وهذا من خلال الجداول والأشكال البيانية المرافقة لها.

**1-الصادرات:** سنوضح من خلال هذا الجدول أثر تقلبات سعر الصرف على الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2016.

الجدول رقم (12): نسبة التغير في كل من الصادرات وسعر الصرف خلال الفترة 2000-2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تطور الصادرات	21.65	19.09	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	78.58
نسبة التغير في الصادرات %	-	-11.82	-1.99	30.73	89.642	91.321	91.244	95.001	94.85
سعر صرف الدينار/ الدولار	75.259	77.215	79.681	77.394	72.060	73.276	72.646	69.292	64.58
نسبة التغير في سعر الصرف %	-	2.60	3.18	-2.87	-6.88	1.69	-0.86	-4.62	-6.79
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
تطور الصادرات	45.186	57.090	72.888	71.736	64.867	60.129	34.565	29.311	
نسبة التغير في الصادرات %	-	26.34	27.67	-1.58	-9.57	-7.3	-42.51	-15.20	
سعر صرف الدينار/ الدولار	72.647	74.385	72.937	77.535	79.368	80.579	100.69	109.44	
نسبة التغير في سعر الصرف %	-	2.39	-1.94	6.30	0.78	3.08	24.95	8.70	

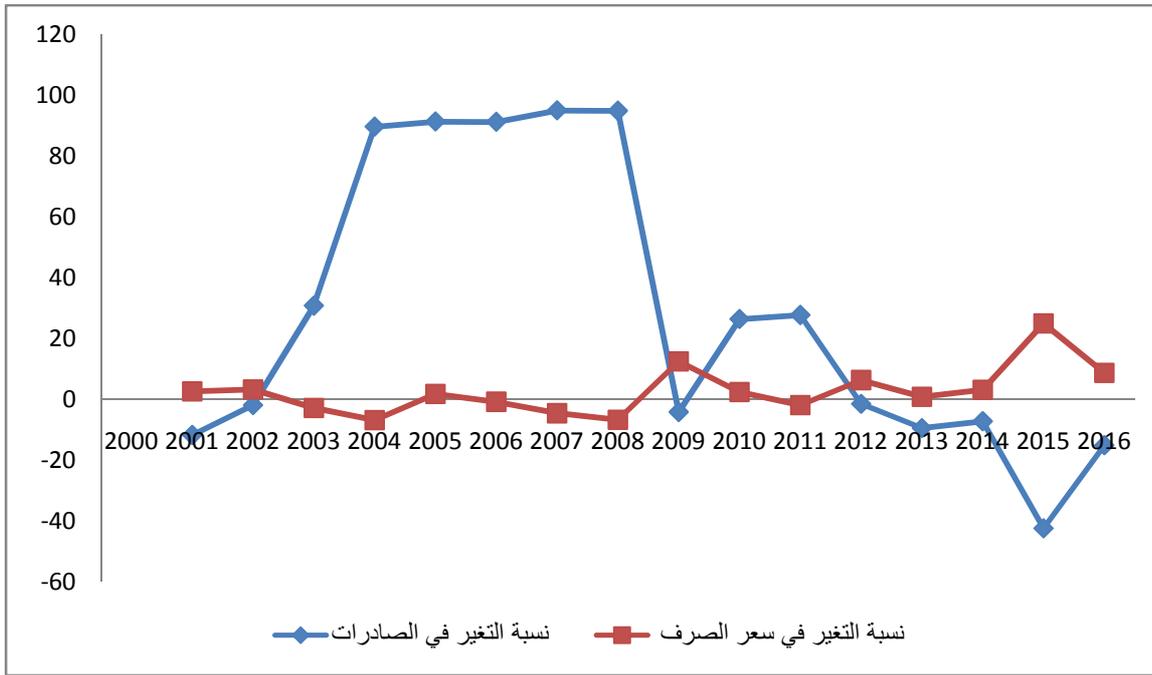
المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2000-2016.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معدلات نمو قيمة الصادرات غير منتظمة وهي متفاوتة من سنة إلى أخرى كما أنها تتراوح بين معدلات موجبة وأخرى سالبة حيث سجلت نسب تغير موجبة ومرتفعة خلال الفترة 2003 إلى غاية 2008 وهذا راجع إلى التحسن المستمر في أسعار البترول وذلك قبل أن تتراجع مرة أخرى في عام 2009، وبنسبة 42.5% بسبب الأزمة المالية العالمية وما ترتب عليها من تهاوي أسعار النفط، أما في عام 2010 فقد سجل نسب تغير موجبة في قيمة الصادرات التي ارتفعت إلى 72.88 مليار دولار مقابل 45.186 مليار دولار عام 2009، لتتراجع بعد ذلك عام 2012 وإلى غاية عام 2016 مع عودة الانخفاض في أسعار النفط.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول وجود تفاوت كبير بين نسب تغير سعر صرف الدينار مقابل الدولار ونسب تغير قيمة الصادرات، حيث أن هذه الأخيرة تتأثر كذلك وبدرجة أكبر بتغيرات أسعار النفط في

الأسواق العالمية، وأنه توجد علاقة طردية بين التغير في سعر صرف الدينار مقابل الدولار والتغير في قيمة الصادرات في معظم سنوات الدراسة، حيث أن تحسن سعر صرف الدينار (تراجع قيمة الدولار) كان يقابله تحسن وزيادة حصيلة الصادرات المقومة بالدولار وهو ما يبدو واضحا خلال الفترة 2003-2008 كما أن تراجع سعر صرف الدينار (أي تحسن قيمة الدولار) كان يقابله تراجع واضح في حصيلة الصادرات وهو ما يبدو واضحا أيضا خلال الفترة 2012-2016 والشكل التالي يبرز ذلك:

الشكل رقم (07): نسبة التغير في كل من الصادرات وسعر الصرف خلال الفترة 2000-2016



المصدر: من إعداد الطالبة على معطيات الجدول رقم (12)

2- الواردات: بعد تحليل أثر تغير سعر الصرف على الصادرات سنحاول معرفة أثر تغير سعر الصرف على الواردات.

الجدول رقم (13): نسبة التغير في كل من الواردات وسعر الصرف خلال الفترة 2000-2016

الوحدة: مليار دولار

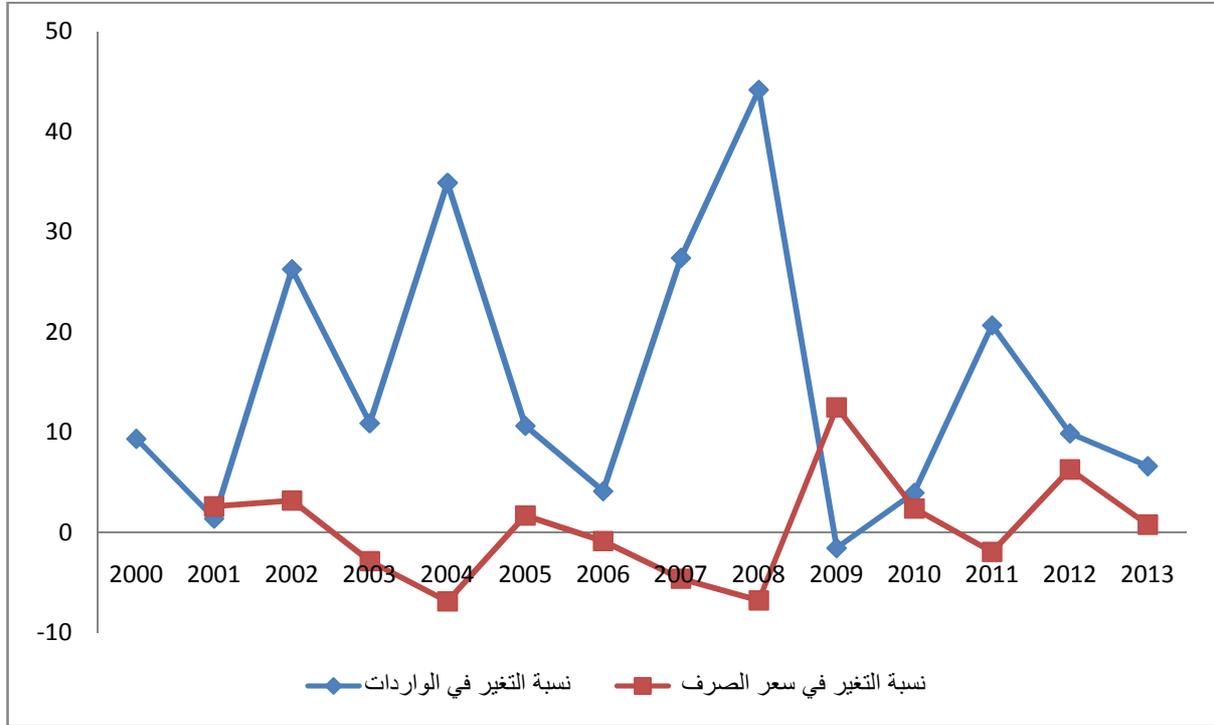
السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
تطور الواردات	9.35	9.48	12.01	13.32	17.95	19.86	20.68	26.35	37.993
نسبة التغير في الواردات %	-	1.39	26.68	10.90	34.90	10.64	4.12	27.41	44.18
سعر صرف الدينار/ الدولار	75.259	77.215	79.681	77.394	72.060	73.276	72.646	69.292	64.582
نسبة التغير في سعر الصرف %	-	2.60	3.18	-2.87	-6.88	1.69	-0.86	-4.62	-6.79
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
تطور الواردات	37.402	38.885	46.927	51.569	54.987	59.670	52.649	49.437	
نسبة التغير في الواردات %	-1.55	3.69	20.68	9.89	6.62	8.51	-11.76	6.10-	
سعر صرف الدينار/ الدولار	72.647	74.385	72.937	77.535	79.368	80.579	100.69	109.44	
نسبة التغير في سعر الصرف %	12.49	2.39	-1.49	6.30	0.78	3.08	24.95	8.70	

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2000-2016.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن الواردات الجزائرية عرفت زيادة مستمرة طوال الفترة الممتدة بين سنة 2000 وسنة 2014 ما عدا سنة 2009 وذلك بقيمة 9.35 مليار دولار إلى 59.67 مليار دولار رغم التراجع المسجل في سعر صرف الدينار مقابل الدولار في كثير من السنوات مما يعني عدم تأثر الواردات الجزائرية بتراجع أو تحسن سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي وهو ما يؤكد تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج، أما في الفترة الأخيرة سنة 2015-2016 نلاحظ استجابة قيمة الواردات للانخفاض في قيمة العملة وهذا يدل على أن للدولة قدرة ومرونة على تقليص وارداتها في حالة هبوط مواردها من الصادرات وعلى رأسها المحروقات، ومنه يمكن القول أن الانخفاض في سعر صرف الدينار الجزائري لم

يؤثر بشكل كبير في حجم الواردات وهذا راجع إلى كون السلع المستوردة تعتبر من الضروريات ولا يمكن الاستغناء عنها وهو ما يبرزه الشكل الموالي:

الشكل رقم (08): نسبة التغير في كل من الواردات وسعر الصرف خلال الفترة 2000-2016



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول (11).

3- الميزان التجاري: بعد التطرق إلى كل من أثر تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات سنتعرض فيما يلي إلى أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري.

الجدول رقم (14): نسبة التغير في كل من رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف الدينار خلال الفترة

2016 - 2000

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الميزان التجاري	12.3	9.61	6.7	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24	40.596
نسبة التغير في الميزان التجاري %	-	-21.86	-30.28	66.26	28.09	85.49	28.67	0.52	18.56
سعر الصرف	75.259	77.215	79.681	77.394	72.060	73.276	73.646	69.292	64.582
نسبة التغير في سعر الصرف %	-	2.60	3.18	-2.87	-6.88	1.69	-0.86	-4.62	-6.79
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
رصيد الميزان التجاري	12.3	9.61	6.7	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24	
نسبة التغير في الميزان التجاري %	-	-21.86	-30.28	66.26	28.09	85.49	28.67	0.52	
سعر الصرف	57.259	77.215	79.681	77.394	72.060	73.276	72.646	69.292	
نسبة التغير في سعر الصرف %	-	2.60	3.18	-2.87	-6.88	1.69	-0.86	-4.62	

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2000-2016.

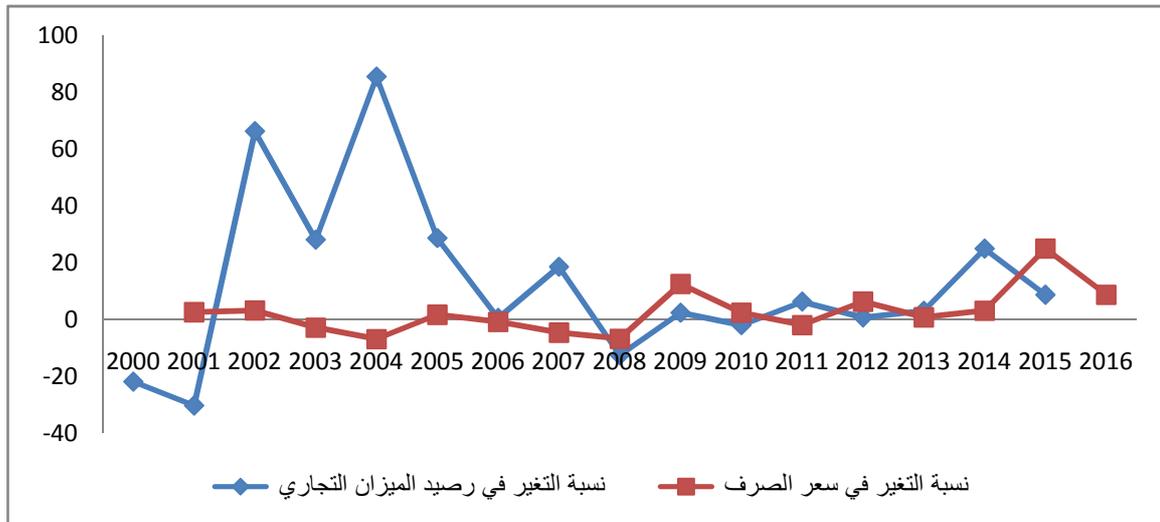
من خلال تحليلنا للجدول أعلاه يتبين لنا أن الميزان التجاري سجل طيلة الفترة 2000-2014 فائض بقيمة متذبذبة حيث بلغت أعلى قيمة له سنة 2008 بـ: 40.59 مليار دولار أي زيادة بنسبة 18.56 مقارنة بنسبة 2007 قبل أن يتراجع الرصيد الفائض إلى 7.78 دولار وبنسبة تراجع حوالي 80.8% وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية في هذا العام والمتمثلة في الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب على البترول وانخفاض أسعارها ليرتفع من جديد سنة 2000-2011 على التوالي قبل أن يدخل مرحلة انخفاض وتراجع مستمر و يبلغ 0.459 مليار دولار عام 2014 ويسجل رصيد سالب سنتي 2015

و2016 بنحو 18.88 مليار دولار و20.12 مليار دولار على التوالي بسبب استمرار التراجع في أسعار النفط.

وبمقارنة نسبة التغير في رصيد الميزان التجاري مع تغير سعر الصرف الدينار مقابل الدولار نلاحظ أن هناك إختلاف كبير في نسب التغير السنوية المسجلة وما يعني أن هناك عوامل أخرى تؤثر في رصيد الميزان التجاري والتي يأتي في مقدمتها أسعار الصادرات والواردات والتي تتأثر بشدة بتقلبات السوق، إلا أن النقطة الأكثر أهمية تتمثل في وجود علاقة طردية في اتجاه نسب التغير بين القيم الموجبة والسالبة في معظم سنوات الدراسة حيث أن تسجيل نسب تغير موجبة في رصيد الميزان التجاري يقابله تسجيل نسب تغير سالبة في سعر صرف الدينار، مما يعني أن تحسن أسعار الصرف الناتجة عن تراجع قيمة الدولار تساهم في تحقيق رصيد موجب في الميزان التجاري والعكس صحيح والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (08): نسبة التغير في كل من رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف الدينار خلال الفترة

2016 - 2000



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (12).

ثانيا: العمليات الجارية

بعد التطرق إلى تطور رصيد الميزان التجاري مقارنة بسعر صرف العملة الوطنية سنتعرض فيما يلي

إلى تطور رصيد العمليات الجارية مقارنة بالتغير في سعر صرف الدينار.

الجدول رقم (15): نسبة التغير في كل من رصيد العمليات الجارية وسعر الصرف الدينار خلال الفترة

2016 - 2000

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة التغير في الميزان التجاري %	-	-20.94	-38.12	102.75	25.79	90.46	36.68	5.49	12.80
نسبة التغير في سعر الصرف %	-	2.60	3.18	-2.87	-6.88	1.69	-0.86	-4.62	-6.79
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
نسبة التغير في الميزان التجاري %	-98.83	2922.13	46.29	-30.10	-90.71	904.59	-194.15	3.92	
نسبة التغير في سعر الصرف %	12.49	2.39	- 1.94	6.30	0.78	3.08	24.95	8.70	

المصدر: تقارير بنك الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أرصدة العمليات الجارية خلال الفترة الدراسية تتراوح بين القيم السالبة والقيم الموجبة، حيث سجلت أعلى قيمة سنة 2008 قدرت بـ 34.45 وهذا راجع إلى الارتفاع الكبير في أسعار البترول الذي أثر بشكل ايجابي على الميزان التجاري ومنه على حساب العمليات الجارية، ثم بدأ هذا الرصيد في التدهور حيث قدرت قيمته سنة 2009 بـ 0.402 مليار دولار وهذا راجع إلى حدوث الأزمة المالية العالمية.

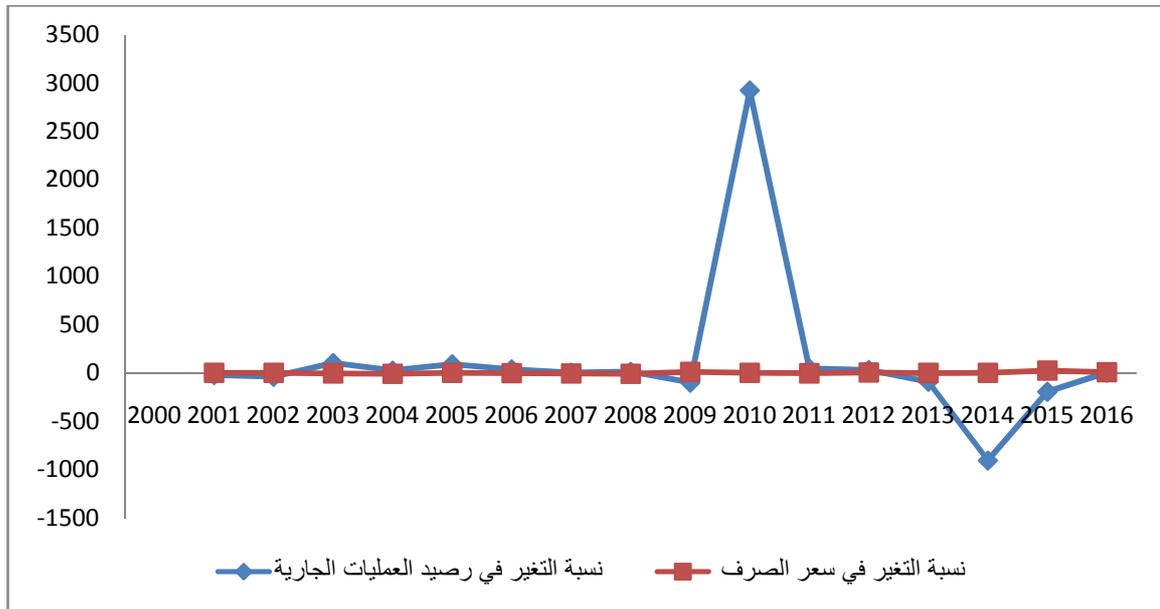
ثم ارتفع بعدها سنة 2010 بقيمة 12.149 مليار دولار ليعود إلى التدهور من جديد بأرصدة سالبة خلال السنوات 2014، 2015، 2016 بقيمة 9.277 مليار دولار، 27.289 مليار دولار، 26.217 مليار دولار على التوالي وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الواردات الناتجة عن تخفيض قيمة العملة وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي الجزائري بما أن رصيد العمليات الجارية يتأثر بشكل كبير

بنتائج رصيد الميزان التجاري وأكثر من مكوناته الأخرى فإن أي نتائج مسجلة على مستوى هذا البند تؤثر بشكل مباشر على رصيد العمليات الجارية.

وبما أن تقلب أسعار صرف العملة الوطنية لم يؤثر على رصيد الميزان التجاري بالشكل الكلي فهذا يدل على أنه لم يؤثر أيضا على حساب العمليات الجارية وهو ما نلاحظه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (09): نسبة التغير في كل من رصيد العمليات الجارية وسعر الصرف الدينار خلال الفترة

2016 - 2000



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (15)

المطلب الثاني: أثر تغير سعر الصرف على حساب رأس المال

من خلال هذا المطلب سنقوم بالتطرق إلى دراسة وتحليل أثر تقلبات سعر الصرف على تطور رصيد حساب رأس المال وذلك من خلال المقارنة بين نسب التغير في حساب رأس المال ونسب التغير في أسعار الصرف للفترة المقدمة بين 2000-2016.

الجدول رقم (16): نسبة التغير في كل من رصيد حساب رأس المال وسعر الصرف الدينار خلال الفترة

2016 - 2000

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة التغير في حساب رأس المال %	-44.26	-36.02	-18.39	92.95	36.49	126.73	164.62	-91.71	-356.56
نسبة التغير في سعر الصرف %	13.05	2.60	3.18	-2.87	-6.88	1.69	-0.86	-4.62	-6.79
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
نسبة التغير في حساب رأس المال %	35.82	-0.86	-30.55	115.11	183.05	433.26	-107.27	-175.3	
نسبة التغير في سعر الصرف %	12.49	2.39	-1.94	6.30	0.78	3.08	24.95	8.70	

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2000-2016.

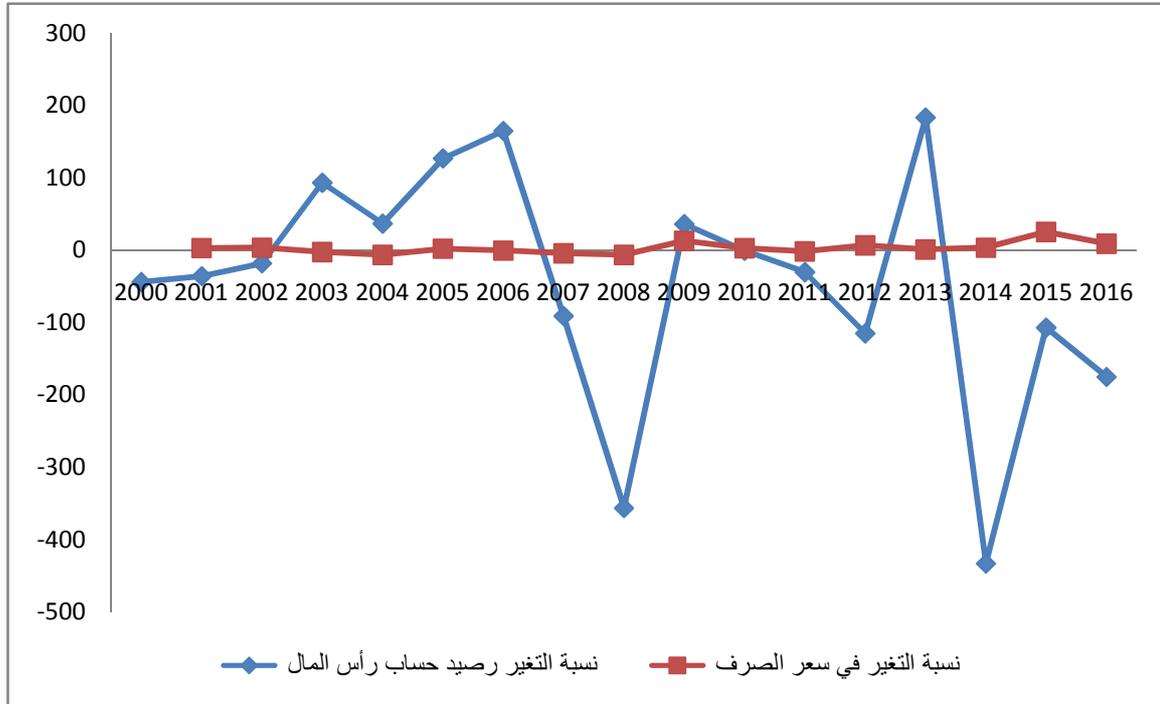
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسب تغير حساب رأس المال متذبذبة طوال فترة الدراسة كما هناك علاقة غير واضحة في تأثير تغيرات سعر الصرف على الرصيد حساب رأس المال، وهو يتأثر بالدرجة الأولى بحجم صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والإفترضات التي تحصل عليها الدولة فانطلاقا من سنة 2003 بدأ العجز في الزيادة بنسب كبيرة ومستمرة إلى غاية 2006 مسجلة أكبر عجز بقيمة 11.12 مليار دولار ويعود هذا إلى الحجم المتزايد للتدفقات النقدية الخارجة لتسديد الديون الخارجية والتي كانت مرتفعة خلال السنوات الأولى، في حين يرجع التحسن في نسب تغيره إلى انخفاض هذه التدفقات بعد التسديد المسبق للديون، أما التدفقات النقدية (الاستثمار الأجنبي المباشر) في الجزائر تبقى ضئيلة بسبب الرقابة الصارمة والقيود الجمركية المفروضة على حركة رؤوس الأموال بغرض حماية قيمة العملة الوطنية من الممارسات غير الاقتصادية.

وبالتالي يمكن استنتاج أن حساب العمليات الرأسمالية يبقى ارتباطه وتأثيره ضعيف يتغير سعر

صرف الدينار الجزائري وهو ما يمثله الشكل التالي:

الشكل رقم (10): نسبة التغير في كل من رصيد حساب رأس المال وسعر الصرف الدينار خلال الفترة

2016 - 2000



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (16).

المطلب الثالث: أثر تغير سعر الصرف على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات

بعد التطرق لأثر تقلبات سعر الصرف على مختلف البنود الرئيسية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2016 ومدى تأثير أسعار الصرف عليها سنقوم من خلال هذا المطلب بإسقاط الدراسة على الحالة العامة واستنتاج مدى تأثير وضعية الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات بتقلبات الدينار الجزائري وهل هناك عوامل خارجية تؤثر عليه.

الجدول رقم (17): أثر تغير سعر الصرف على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-

2016

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة تغير الرصيد الكلي%	418.06	-18.22	-40.87	104.09	23.82	83.13	4.66	66.66	25.17
نسبة التغير في سعر الصرف%	13.05	2.60	3.18	-2.87	-6.88	1.69	-0.86	-4.62	-6.79
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
نسبة تغير الرصيد الكلي%	-89.56	303.62	28.75	-39.89	-98.89	4521.8	368.23	-5.46	
نسبة التغير في سعر الصرف%	12.49	2.39	-1.94	6.30	0.78	3.08	24.95	8.70	

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقارير السنوية، 2000-2016.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم الرصيد الكلي لميزان المدفوعات موجبة منذ بداية فترة الدراسة 2000 إلى غاية 2013 وهذا راجع إلى القيم الموجبة التي حققها الميزان التجاري والذي يتأثر بالارتفاع الجيد لأسعار المحروقات أما ميزان رأس المال قد سجل رصيد موجب سنة 2008 وهذا ساعد على تخفيف الأثر الذي كان يحدثه العجز في هذا الميزان على الرصيد الكلي، كما نلاحظ أيضا انخفاض في قيمة رصيده سنة 2009 وهذا راجع إلى أزمة الرهن العقاري التي أثرت بشكل كبير على حساب الميزان التجاري وحساب رأس المال ومنه على رصيد الميزان الكلي، ليعود بعدها إلى الارتفاع سنة 2010 بقيمة 15,58 مليار دولار.

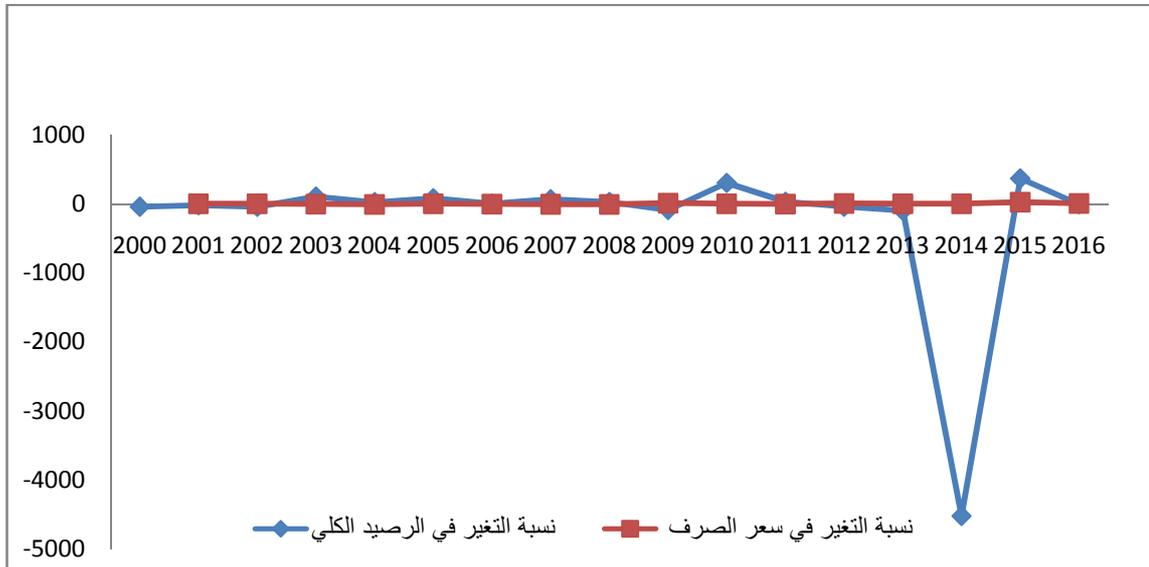
أما خلال السنوات 2014، 2015، 2016 سجلت قيم سالبة على التوالي ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار البترول وارتفاع قيمة الواردات.

كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول وجود علاقة عكسية بين نسب التغير في سعر صرف ونسب تغير الرصيد الكلي لميزان المدفوعات في معظم فترات الدراسة فأى تحسن لسعر صرف الدينار مقابل الدولار

يقابله انخفاض في الرصيد الكلي، لميزان المدفوعات والعكس صحيح وهذا راجع إلى تأثيره الكبير للميزان التجاري الذي له دور كبير في تغيير معدلات الرصيد الكلي.

وبالتالي فإن تغيرات سعر صرف الدينار المقتصرة فقط على التخفيضات المستمرة لم يكن لها الأثر الواضح والمنشود على الميزان الكلي للمدفوعات، حيث كان له أثر ايجابي على الواردات من خلال تقليصها في بعض الفترات في حين لم يظهر هذا الأثر على الصادرات والبنود الأخرى وذلك لخصوصية الاقتصاد الجزائري الذي لا يزال يعتمد وبشكل كبير على المحروقات دون القطاعات الأخرى.

الشكل رقم (11): أثر تغير سعر الصرف على الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2016



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على جدول رقم (17)

### خلاصة الفصل

إن انتهاج الجزائر لسياسة تخفيض قيمة الدينار لم يحقق الأهداف المرجوة، وذلك لأن الصادرات الجزائرية عديمة المرونة لاعتمادها على منتج واحد وغير تنافسي، أما الواردات فهي كذلك غير مرنة لأن معظمها سلع ضرورية لا يمكن الاستغناء عنها.

والفائض المحقق في ميزان مدفوعات الجزائر في أغلب سنوات فترة الدراسة لا يعود إلى التغير في أسعار صرف الدينار بقدر ما هو متعلق بأسعار النفط حيث لاحظنا أن الميزان التجاري حقق فائضا في معظم سنوات فترة الدراسة لارتفاع حصيلة الصادرات النفطية على عكس ميزان العمليات الرأسمالية الذي حقق عجز وذلك لقلّة رؤوس الأموال المتجهة إلى الجزائر ومن جهة أخرى تسديد الجزائر لديونها مما أثر سلبا على رصيد حساب رأس المال.

إذ يمكن القول أنه رغم الإصلاحات التي مست سعر الصرف إلا أن ذلك لم يكن له الأثر الواضح على ميزان المدفوعات ما دام الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد وبشكل كبير على المحروقات.

يعبر سعر الصرف عن عدد وحدات عملة ما التي يستلزم دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى وهو عدة أنواع، ويعتبر سعر الصرف من المواضيع التي تولي له مجمل الدول أهمية كبيرة لما له من آثار على مختلف المؤشرات والقطاعات الاقتصادية، وفي هذا الإطار ومن أجل تبيان العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات حاولنا في هذه الدراسة الإجابة على إشكالية كيف تأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري.

إن انخفاض أو تخفيض قيمة الدينار لم يحقق الأهداف المرجوة، وذلك لأن الصادرات الجزائرية عديمة المرونة لاعتمادها على منتج واحد وغير تنافسي والمتمثل في البترول، أما الواردات فهي كذلك غير مرنة لأن معظمها سلع ضرورية لا يمكن الإستغناء عنها والفائض المحقق في ميزان المدفوعات الجزائري في أغلب سنوات فترة الدراسة لا يعود إلى التغير في أسعار الصرف الدينار بقدر ما هو متعلق بأسعار النفط أما ميزان العمليات الرأسمالية فقد حقق عجزا على طول فترة الدراسة، وذلك لقلّة رؤوس الأموال المتدفقة إلى الجزائر من جهة وقيام الجزائر بتسديد ديونها من جهة أخرى مما أثر سلبا على رصيد حساب رأس المال.

ولاختبار صحة الفرضتين نجد أن الدراسة نفت كل من الفرضية الأولى والثانية حيث أن التخفيضات التي مست الدينار الجزائري كانت مجرد مواكبة للأوضاع الاقتصادية العالمية كانت أو محلية، أما فيمل يخص تأثير تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر اتضح أن تغير سعر صرف الدينار الجزائري لم يؤثر على ميزان المدفوعات بشكل كبير طول فترة الدراسة بسبب الإعتماد على مورد وحيد فقط في التصدير وهو البترول.

### ✓ نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة التي تناولت أثر التقلب في سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري توصلنا إلى عدة نتائج سواء فيما يخص سعر الصرف، ميزان المدفوعات والعلاقة بينهما تتمثل هذه النتائج فيما يلي:

- 1- تكمن أهمية سعر الصرف في كونه أداة الربط بين الإقتصاد المحلي والإقتصاد العالمي.
- 2- ميزان المدفوعات يعكس مستوى أداء الجهاز الإنتاجي للدولة ومدى قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية، إضافة إلى مدى ارتباط الإقتصاد الوطني بالإقتصاد العالمي.

3- عرف سعر الصرف في الجزائر العديد من المراحل في العديد من المراحل في تحديده، غير أن كلها تسترك في تحكم البنك المركزي في تحديده بعيدا عن حركة العرض والطلب عليه.

4- بينت لنا الدراسة أن تأثير سعر الصرف الدينار الجزائري كان ضعيفا في تحسين أو تسوية العجز في ميزان المدفوعات وذلك يعود إلى عدم مرونة وقلة استجابة الصادرات والواردات لتقلبات أسعار الصرف فهو يتأثر بشكل أكبر بأسعار البترول في الأسواق العالمية.

5- حقق ميزان المدفوعات الجزائري فائضا خلال معظم سنوات الدراسة إلا أن هذا الفائض لا يدل على تحسن الإقتصاد الجزائري، لأن هذا الفائض يرتبط أساسا بارتفاع أسعار المحروقات، التي تعتبر الدعامة الأساسية والوحيدة لتنمية القطاعات الأخرى.

6- إن الإنخفاض المستمر الذي يشهده الدينار مقابل الأورو والدولار، وهي سياسة متبعة من أجل تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات، لو تؤدي إلى النتائج المطلوبة، فقد شهدت فاتورة الواردات ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على أن السياسات المتبعة لحد الآن لم تحقق الأهداف المسيطرة.

#### ✓ الإقتراحات والتوصيات

من خلال النتائج التي استخلصناها يمكن تقديم جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- على السلطات تبني وإتباع سياسات اقتصادية مناسبة لتحقيق استقرار أسعار الصرف والتوازن في ميزان المدفوعات.

- العمل على سد فجوة الصرف الموجودة بين سعر الصرف إلى سعر صرف موحد بين السوق الرسمي والسوق الموازي.

- البحث عن مصادر متنوعة للدخل الوطني للخروج من تبعية المحروقات، بتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحفيز قطاعات الإنتاج الأخرى.

- العمل على تهيئة الظروف المناسبة لتشجيع الإستثمار الأجنبي لغرض استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

- دعم الصادرات خارج المحروقات وتشجيع المنتج المحلي ليحل محل السلع المستوردة لتقليل فاتورة الواردات.

- العمل من أجل الوصول إلى اقتصاد قوي، مرن متنوع لا يتأثر بالهزات والصدمات وتحقيق قابلية تحويل الدينار على المستوى الدولي.

✓ آفاق الدراسة

في الختام فإن بحثنا هذا ما هو إلا مقدمة لمن يهمة البحث في مثل هذه المواضيع إذ يمكن للمهتم في هذا المجال أن يواصل التعمق في هذه الدراسة أو التوسع فيها سواء بنفس المتغيرات أو بمتغيرات أخرى.

أولاً: باللغة العربية

1- الكتب

- 1- أبو قاسم عمر الطبولي: مبادئ الإقتصاد التحليلي الكلي، ط 02، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، (ب. س).
- 2- أحمد فريد مصطفى، الإقتصادي النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
- 3- إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، ط 02، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 4- إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريفات: مفاهيم أساسية في علم الإقتصاد، ط 01، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، 1999.
- 5- الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
- 6- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية، ط 07، 2010.
- 7- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 06، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 8- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي: مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط 05، دار وائل للنشر، عمان، 2002.
- 9- دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، ط 01، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 10- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 11- رضا عبد السلام، العلاقات الإقتصادية الدولية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- 12- رمضان محمد مقلد وعلي عبد الوهاب نجا، مبادئ الإقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 13- زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، 2004.
- 14- سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط 02، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993.

- 15- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الإقتصاد الدولي، ط 03، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989.
- 16- سمير فخري نعمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 17- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 18- طارق فاروق الحصري، الإقتصاد الدولي، ط 01، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
- 19- عبد الرحمن يسري أحمد وإيمان محب زكي، الإقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 20- عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الإقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 21- عثمان أبو حرب، الإقتصاد الدولي، ط 01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 22- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، ط 01، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999.
- 23- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، ط 01، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 24- كامل بكري، الإقتصاد الدولي التجارة والتمويل، الدار الجامعية، (ب.د)، 2003.
- 25- لعلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، ط 01، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010.
- 26- ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين النظرية والتطبيق، ط 01، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 27- متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات، ط 01، دار الفكر، الأردن، 2011.
- 28- محمد عبد العزيز عجمية، الإقتصاد الدولي دراسة نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، 2000.
- 29- محمد عبد المنعم عفر وأحمد فريد مصطفى، الإقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.

- 30- محمود علي الليثي، محمود يونس محمد: مقدمة في علم الإقتصاد، قسم الإقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1988.
- 31- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 32- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.
- 33- مسعود مجبونة، دروس في المالية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، (ب.د)، 2013.
- 34- مورد خاي كريانين، الإقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007.
- 35- موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، ط01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 36- نوزاد عبد الرحمن الهيثي، منجد عبد الطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، ط 01، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 37- هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الدولي، ط1، دار جرير للنشر، عمان، 2006.
- 38- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2011.
- 39- وفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، ط 01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 40- محمد عبد العزيز عجيبة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، (ب.س).

## 2- المذكرات

- 1- العربي سواكر، واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة (1990-2013)، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، تجارة دولية، الوادي، 2015.
- 2- بربري محمد لمين، الإختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011.

- 3- بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.
- 4- زرافة محمد، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2016.
- 5- سلمى دوحة، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
- 6- سي محمد فايزة، اختلال سعر الصرف الحقيقي فعالية سعر الصرف الموازي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1974-2012، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.
- 7- عبد العزيز برنة، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016.
- 8- مسعود بودخدخ، تأثير نظام الصرف على التوازنات الكلية للاقتصاد، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.
- 9- ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.

### 3- المجالات

- 1- جميلة الجوزي، ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.
- 2- شعيب بولوة، رحيمة خياط، سياسة سعر الصرف الجزائري نمذجة قياسية للدينار الجزائري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- 3- عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الإنحدار الذاتي (var) خلال الفترة 1990-2015، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة طاهري محمد باشري، الجزائر، 2017.

4- مريم آيت بارة ومحمد صاري، تسيير خطر الصرف في المؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة شركة أرسلور ميثال- فرع عنابة، مجلة الباحث، العدد 14، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.

ثانيا: باللغة الأجنبية

### 1- الكتب

- 1- Michel Jura, Technique financière international, paris, 1999.
- 2- Ghassem A. Homaifar, Managing global Financial and foreing exchange rate risk, the wiley financeseries, new jersey, 2004.
- 3- Marie Delaplace, monnaie et financement de économie, 3<sup>eme</sup> edition dunod, paris, 2009.
- 4- Paul Grandjean, change et gestion de change, edition chihab, paris, 1955.

### 2- المواقع الإلكترونية

- 1- [databank.worldbank.org](http://databank.worldbank.org)

## الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تقلبات سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات من خلال تحديد مختلف الجوانب النظرية الخاصة بآلية الصرف ومكونات ميزان المدفوعات إضافة إلى التطرق للعلاقة الفاعلة بينهما.

ونظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات كمصدر وحيد في إيراداته، أشارت النتائج التطبيقية إلى وجود علاقة جوهرية بين رصيد الميزان التجاري وسعر البترول، ولكن هذه العلاقة كانت ضعيفة فيما يخص سعر الصرف حيث توصلنا إلى عدم فعالية سعر الصرف في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

## **الكلمات المفتاحية:**

سعر الصرف، تخفيض قيمة العملة، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، سعر البترول

## **Abstract**

This study aims to analyse the Relationship between exchange rate fluctuations and balance of payments by selecting various theoretical mechanism of exchange rate and balance of payments components in addition to address the interactive relationship between them .

as the algerian economy depends of fuels as the only source in revenues, the applied results indicated a relationship between balance of trade deficit and oil price, but this relationship was weak with respect to the exchange rate, where we come to the ineffectiveness of the exchange rate on the balance in the balance of payment.

## **Key words :**

exchange rate, dévaluation of currency, balance of payments, the trade balance.